المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية
- ١٣ -

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

القسم الأول - المجلد الأول

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

طبع على نفقة صاحب السمو الملكي
الأمير عبد الله بن عبد العزيز
ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني
وفقه الله

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٤هـ / ١٩٩٣م

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب

تقديم لمعالي مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد :

فامتدادًا لاهتمام الجامعة بنشر الرسائل العلمية ، اختيرت رسالة (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب) لمحمد بن الحسن الإستراباذي المعروف بالرضي (دراسة وتحقيقا) . وهذه الرسالة قسمان : قام بتحقيق القسم الأول منهما الدكتور حسن بن محمد الحفظي ، وقام بتحقيق القسم الثاني الدكتور يحيى بشير مصري .

ويتضمن القسم الأول ترجمة لابن الحاجب ، وترجمة للرضي وبيان مؤلفاته ومنهجه النحوي ، وموقفه من ابن الحاجب ، ووصفًا للنسخ المعتمدة ، ونماذج من المخطوطات وبيان منهج الباحث في التحقيق .

أما القسم الثاني من الرسالة ، فقد تضمن المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف والمعرفة والنكرة وأسماء العدد – المذكر والمؤنث – المثنى – الجموع – المصادر – المشتقات – إعراب الفعل – حروف الجر – الحروف المشبهة بالفعل – حروف العطف – حروف التنبيه – أحكام هاء السكت . وقد ختم كل واحد من القسمين بالفهارس الفنية اللازمة مما يخدم متن الكتاب ويسهل على المطالع الوصول إلى غايته بيسر وسهولة .

وهذا الكتاب يصدر ضمن سلسلة علمية مختارة من الكتب ، رأت الجامعة إصدارها بمناسبة انتقالها إلى المدينة الجامعية الجديدة ؛ إسهاما منها في خدمة اللغة

العربية ، والثقافة الإسلامية ، والفكر الإسلامي الأصيل ، ولتؤكد أن البناء الحضاري الشامخ لا يقتصر على المادة وإنما يتجاوز ذلك إلى نهضة في الفكر ونشاط في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والدعوة الإسلامية ، وأن هذه المدينة الجديدة ينبغي أن تكون عونا وحافزا للجامعة على التقدم والرقي في جميع المجالات ، وأن تكون من شواهد الأعمال المجيدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – في خدمة العلم وأهله وطلابه .

وقد تفضل صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني بطباعة هذا الكتاب على نفقته الخاصة إسهاما منه في خدمة العلم ، فجزاه الله خير الجزاء وجعل صنيعه من الأعمال الصالحة والصدقات الجارية المقبولة ، وله من منسوبي الجامعة ، ومن طلبة العلم كل الشكر والتقدير .

نفع الله تعالى بهذا الجهد العلمي وجعله خالصًا لوجهه الكريم .

والله الموفق ،،،

مدير جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عبد الله بن عبد المحسن التركي

القسم الأول
الدَّراسَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمدُ لله المحمودِ بكل لسان ، عظيمِ الفضل ، واسعِ العطاء والإحسان ، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين ، ليخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم ، محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحابته ومن سار على هديه ، ونهج نهجَه إلى يوم الدين . أما بعد :

فإن التراث الإسلامي تراث غنيٌّ بحشد وافر في ضروب المعرفة ودروبها ، وعلى الأخصّ في مجال الدراسات الإسلامية ، واللغة العربية . وخزائنُ الكتب والمخطوطات في شتى أنحاء العالم أكبرُ دليل على ذلك ، وإن الناظر إليها والمتتبع لما احتوته لَيَرَى من ذلك العجبَ العُجابَ ، ولا تزال دور المخطوطات بحاجة إلى من يوليها كبير الاهتمام في البحث والتنقيب ، لاستخراج كنوزها ، ونفض الغبار عنها ، ونشر محتوياتها ، من هذا التراث العظيم ، لتعُمَّ الفائدةُ ويشمل النفع .

وبين أيدينا اليومَ كتابٌ عظيمُ الفائدة ، جليل القدر ، بسط فيه مؤلِّفُه القولَ في معظم مسائل النحو بسطا يدل على علمٍ وفيرٍ ، ورأي حصيف ، وفهم صحيح ، ووعي عميقٍ ، بأُسلوب متمكنٍ من مادته ، مستوعبٍ لها ، عالمٍ بأسرارها ، هذا الكتاب هو شرح رضي الدين ، محمد بن الحسن الإسْتِراباذي لكافية جمال الدين عثمانَ بنِ عُمَرَ المعروف بابن الحاجب .

ليس هذا الكتابُ بمعزل عن أيدي راغبي الاطلاع في مجال العلوم العربية ،

فقد طُبع عدةَ طَبَعَات ، وكان منها طبعةٌ مصححةٌ مشتملةٌ على كثير من الفوائد ، قام بها المرحومُ الدكتور يوسف حسن عمر ، ولكنه لا يُعَدُّ تحقيقا للكتاب . وقد أشار الدكتور يوسف إلى ذلك في مقدمته ١١/١ فقال : أما إخراج الكتاب إخراجا عِلْمِيًّا محقَّقًا يجمع شتاتَ نُسَخِه المخطوطةِ المتعددةِ ، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولةٍ عن السابقين من العلماء ، والتي أكثر منها الرضيُّ معزوَّةً إلى أصحابها ، فذلك أملٌ نرجو أن يتحقق على يد من يوفقه اللهُ إليه ، ويكونُ قادرًا على النهوض به . ا هـ .

وإني لأرجو أن يكون اللهُ عزَّ وجلَّ قد استجاب دعوة هذا الرجل فهيأ لي ولزميلي يحيى بشير مصري ، خدمةَ هذا الكتاب ، وإخراجَه للقراء إخراجا محقَّقًا موثَّقا ، مشتملا على ما يحتاج إليه من بيانِ غامضٍ ، أو توضيحِ مَقْصدٍ ، أو تصحيحِ نسبةٍ لرأي أو لقولٍ أو لشاهدٍ .

وإذا شكا باحثٌ أو محقق من قلة مخطوطات كتابه الذي يحققه ، فإني لأشكو من كثرة مخطوطات هذا الكتاب الذي أحققه ، فقد وجدتُ له نسخا مخطوطة كثيرة بأقلام عديدة ، والمكتبةُ السليمانية – وحدها – فيها ما يربو على خمسين نسخة ، ناهيك بما تحتويه دارُ الكتب بالقاهرة ، والظاهريةُ بدمشق ، ومخازنُ المخطوطات في العالم .

ومما لاشك فيه أن مقابلة هذه النسخ جميعِها أمرٌ يكاد يكون مستحيلا ، فكان لزاما علي أن أختار منها ثلاثَ نسخٍ – على الأقل – مع المطبوعة المتداولة بين أيدي القراء ، وأوجب هذا عليَّ أن أطلع على ما يمكن الاطلاع عليه من هذه النسخ ، فسافرت إلى كل من سوريا وتركيا ومصر ، واطلعت على ما احتوته المكتبة السليمانية والظاهرية ودار الكتب ، واجتهدت في اختيار نسخٍ منها ، وآمل أن يكون اجتهادا موفقا ، وسأتحدث عن النسخ المختارة قبيل البدء في التحقيق – إن شاء الله – .

والكتاب الذي نحققه كتاب مليء بالآراء النحوية المعزوة إلى قائليها وغير المعزوة ، وتوثيق نسبة هذه الآراء يحتاج إلى جهد جهيد ، إذا علمنا أن كثيرا منهم لا تزال كتبهم مخطوطة ، أو لم يصل إلينا شيءٌ منها . أضفْ إلى هذا استشهادَ المؤلف بالآيات القرآنية في مواضع كثيرة ، والأحاديث الشريفة ، والآثار ، وأقوال علي بن أبي طالب، رضي الله عنه ، والأمثال ، والأقوال ، والشعر . وكل هذا يحتاج إلى تخريج وشرحٍ لغريبه ، وتوضيحٍ لغوامضه .

ولا أنسى أن أذكر أنَّ أسلوب الرضي في كتابه هذا لا يخلو في كثير من المواضع من الغموض الذي يُحتاجُ لفهمه إلى كثير من الجهد .

هذه الأمور وغيرُها جعلت هذا البحث من الصعوبة بمكان ، لكنَّ عونَ الله وتوفيقَه أولا ، ثم العمل الدؤوب ، وما قام به المشرفُ – جزاه الله خيرا – من توجيه سديد ، وجهد كبير متواصل ، وكشف لأسراره وغوامضه ، يسرت السبيل لقطف الثمار ، والإفادة من هذا الكتاب الفريد .

وجدير بالذكر أن نثني هنا على ما قام به المرحوم الشيخ يوسف حسن عمر ، في حسن إخراجه ، وما علق به من تعليقات مفيدة ، فجزاه الله خيرًا ، وتغمده بواسع رحمته .

ولقد أفدت كثيرًا من مناقشة الأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، والأستاذ الدكتور فايز زكي دياب ، فسجلت كثيرًا من مناقشاتهما ، فجزاهما الله خيرًا .

ولا أنسى ملحوظات الفاحص الأستاذ محمود محمد الطناحي ، فقد تتبعتها بدقة ، واعتددت بها في تعديل ما يحتاج إلى تعديل .

وسيقوم بحثي هذا « **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** » على ركنين :

الدراسة والتحقيق

أما **الدراسة** فتتكون من عشرة فصول : الفصل الأول ترجمة ابن الحاجب ، والثاني ترجمة الرضي ، والثالث مكانة الرضي وما قيل عنه ، والرابع مؤلفاته ، والخامس منهجه في شرح الكافية ، والسادس أسلوبه ، والسابع مذهبه النحوي ، والثامن شواهد شرح الكافية ، والتاسع موقفه من ابن الحاجب ، والعاشر نظرة تقويمية للكتاب[1] .

وأما **التحقيق** فيشمل تحقيق الجزء الأول من شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، وهو القسم الخاص بالمعربات من الأسماء ، المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع .

وسأتحدث عن منهجي في التحقيق قبل البدء فيه إن شاء الله .

وسأختم الرسالة بفهارس فنية تكشف عن محتويات الكتاب وتيسر الوصول إليه .

ولا يفوتني في هذه المقدمة أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لشيخي وأستاذي الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل ، الذي كان لي – بعد الله عز وجل – نعم المساعدُ والمعين على حل مشكلات هذا البحث ، وتيسير صعوباته ، والذي ما كَلَّ ولا مَلَّ من الساعات الطويلة التي كنت أقضيها بين يديه ، مستفسرا وسائلا عن كل ما يصعب عليَّ فهمُه ، وقارئا لما كتبته من الدراسة والتحقيق في هذا البحث الطويل . وأبتهل إلى الله العلي القدير أن يحييه

---

(١) انظر التنبيه الآتي بعد صفحتين .

حياة طيبة ، وأن يطيل في عمره في طاعة الله عز وجل ، وأن يجزيه أحسن الجزاء ، وأن يثيبه جناتِ النعيم .

كما أشكر جميع إخوتي الذين ساعدوني لإتمام هذا البحث ، وأدعو لهم بالخير والصلاح . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

تنبيه :

نظرًا لتكرم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في عمادة البحث العلمي ، وإدارة الثقافة والنشر ، بالقيام بطباعة قسمي هذا الكتاب (شرح الرضي لكافية ابن الحاجب) كان لابد من حذف المكرر ، والاستغناء ببعض ما ورد في القسم الأول عما يشبهه من القسم الثاني .

من أجل هذا اكتفي بالترجمة الواردة في القسم الأول لابن الحاجب والرضي ، وحذف من هوامش القسم الثاني ما ورد له نظير في القسم الأول ، سواء في تراجم الأعلام أو الشواهد النثرية أو الشعرية أو غيرها ، مع الإشارة إلى أماكنها في القسم الأول عند ورودها في القسم الثاني .

ولقد اشترك المحققان ، د . حسن بن محمد الحفظي محقق القسم الأول ، ود . يحيى بشير مصري محقق القسم الثاني ، في جعل النسخة التركية أصلًا لهما ، واختلفا في بقية النسخ ، واشتركا أيضًا في النظر إلى المطبوعة ، ولذا – أيضًا – اكتفي بما ورد عن النسخة الأصلية في القسم الأول .

وفي بداية القسم الثاني ستذكر مقدمة موجزة يتلوها ما تبقى من دراسة القسم الثاني ؛ لأن كل واحدٍ من المحققين درس الجزء الخاصّ به فقط .

ونأمل أن يكون في ذلك توحيد – بقدر الإمكان – للقسمين ، وسلامة من التكرار ، كما نأمل أن نكون بذلك خطونا الخطو الصحيحة . والله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

المحققان

د/حسن بن محمد الحفظي د . يحيى بشير مصري

الفصل الأول

ابن الحاجب

هو أبو عمرو عثمانُ بنُ عمرَ بن أبي بكر بن يونس الدُّوني[1] ثم المِصري ، الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب ، الملقب جمال الدين[2] .

ولد عام سبعين وخمسمائة[3] بأسْنا[4] ، وهو العام الذي استَتَبَّ الأمر فيه لصلاح الدين وصار سيدَ الموقف في مصر والشام .

وسببُ تسميته بابن الحاجب ، أن أباه كان حاجبا للأمير عز الدين مَوْسَك الصلاحي ، وكان كرديا[5] .

نشأته :

نشأ أبو عمرو ابن الحاجب في القاهرة واشتغل في صغره بالقرآن الكريم ، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ، ثم بالعربية والقراءات[6] .

---

(١) ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢/٤٩٠ أن دونة قريةٌ من نَهَاوَنْد ، وأنها أيضا قرية بهَمَذَان . والنسبة إليها : دوني .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣) ذكر طارق الجنابي في كتابه « ابن الحاجب النحوي » صفحة ٣٣ أن هناك خلافا في ميلاده فمن قائل : إنه سنة ٥٧٠ . وهم الأكثرون . ومن قائل : إنه سنة ٥٧١ . وقال : إن سبب ذلك أن ابن الحاجب لم يكن يعرف ، على وجه الدقة ، سنةَ ولادته .

(٤) بُلَيْدةٌ صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر (وفيات الأعيان ٣/٢٥٠) ، وفي التاج ٩/١٢٣ أنها بفتح الهمزة وكسرها .

(٥) و (٦) وفيات الأعيان ٣/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

أخلاقه وشخصيته :

قال عنه أبو شامة المقدسي : كان رحمه الله ركنا من أركان الدين في العلم والعمل ، بارعا في العلوم الأصولية ، وتحقيق علم العربية .. وكان من أذكى الأمة قريحةً ، وكان ثِقةً حُجَّة ، متواضعا ، عفيفا ، كثير الحياء ، منصِفا ، محبا للعلم وأهله ، ناشرًا له ، محتملا للأذى ، صبورا على البلوى[1] .

وقال ابن خِلّكان : وجاءني مرارا بسبب أداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغَ إجابة ، بسكون كثير ، وتثبت تام[2] .

وقال السيوطي : كان فقيها مناظِرا ، مفتيا ، مبرزا في عدة علوم ، متبحرا ، ثقة ديِّنا ، وَرِعا ، متواضعا ، مُطَّرحا للتكلُّف[3] .

شيوخه :

تلقى ابنُ الحاجب عن عدد كبير من علماء عصره وشيوخِه المبرِّزين في علوم الدين والعربية ، وكان الأغلبُ عليه علمَ العربية[4] .

فمن شيوخه :

١ – أبو محمد قاسم بن فِيرُّه[5] بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرُّعَيني الشاطِبي الضرير المُقرئ ، صاحبُ منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات ، وكان عالما بكتاب الله قراءةً وتفسيرا ، وبحديث رسول الله ﷺ ، وكان أوحدَ في علم النحو واللغة ، عارفًا بعلم الرؤيا ، حسنَ المقاصد مخلصا

---

(١) ذيل الروضتين ١٨٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٣٥ .

(٤) انظر : وفيات الأعيان ٣/٢٤٩ ، وغاية النهاية ١/٥٠٩ .

(٥) فِيرُّه ، بكسر الفاء وسكون الياء المثناة من تحتها وتشديد الراء وضمها ، وهو بلغة اللطيني من أعاجم الأندلس ، ومعناه بالعربي : الحَدِيد . (الوفيات ٤/٧٢) .

فيما يقول ويفعل ، متجنبا لفُضُول الكلام .

ولد سنة ٥٣٨ هـ بشاطبة وتوفي سنة ٥٩٠ هـ بمصر ، ودفن في تربة القاضي الفاضل بالقَرَافَةِ الصُّغرى[١] .

٢ – **هبة الله البوصيري** : أبو القاسم هبةُ الله بن علي بن مسعود .. الأنصاري الخزرجي .. المعروف بالبُوصيري ، كان أديبا كاتبا ، له سماعاتٌ عالية ، وروايات تفرَّد بها . ولم يكن في آخر عصره في درجته مثلُه .. وسمع عليه الناسُ وأكثروا ، وكان ممن سمع عليه أبو عمرو ابنُ الحاجب[٢] ..

ولد بمصر سنة ٥٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٩٨ هـ ، ودفن بسفح المُقَطَّم[٣] .

٣ – **أبو الحسن الأَبْيَاري** : علي بن إسماعيل بن علي ، أحد العلماء البارزين ، برع في عُلوم شتى ؛ الفقه والأصول والكلام ، وتفقه بأبي الطاهر ابن عوف .. وتخرج به ابنُ الحاجب ، ولد سنة ٥٥٧ هـ وتوفي سنة ٦١٨ هـ[٤] .

٤ – **أبو الفضل الغَزْنَوِي** : محمد بن يوسف بن علي بن شِهاب الدين ، أبو الفضل الغزنوي المقرئ الفقيه النحوي ، نزيل القاهرة ولد سنة ٥٢٢ هـ ، تصدر للإقراء فأخذ عنه العلمَ السخاوِيُّ والجمالُ ابنُ الحاجب ، درس المذهبَ المالكيَّ بمسجد الغزنوي المعروف به ، توفي سنة ٥٩٩ هـ[٥] .

تلامذته :

ممن أخذ عنه العربية :

---

(١) انظر في ترجمته : وفيات الأعيان ٤/٧١ – ٧٣ ، وغاية النهاية ٢/٢٠ – ٢٣ ، وحسن المحاضرة ١/٤٩٦ ، ومفتاح السعادة ١/١٣٩ .

(٢) انظر : غاية النهاية ١/٥٠٨ ، وبغية الوعاة ٢/١٣٤ .

(٣) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦/٦٧ – ٦٩ ، وحسن المحاضرة ١/٣٧٥ .

(٤) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٣ نقلا عن حسن المحاضرة ١/١٩٣ ، والديباج المذهب ٢١٣ .

(٥) غاية النهاية ٢/٢٨٦ ، وحسن المحاضرة ١/٤٩٨ .

١ – **الرضي القسطنطيني** : أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي، ولد سنة ٦٠٧ هـ وأخذ العربية عن ابن مُعْطٍ وابن الحاجب، وكان من كبار أئمة العربية بالقاهرة ، وكان له معرفةٌ تامة بالفقه ومشاركة في الحديث ، صالحا خيِّرا ديِّنا متواضعا ساكنا ناسكا ، سمع من جماعة كثيرة ، توفي سنة ٦٩٥ هـ[١] .

٢ – **الموفَّق محمد ابن أبي العلاء النِّصِّيبي** : محمد بن محمد بن علي بن المبارك ، مقرئ نحوي ، ولد سنة ٦١٧ هـ بِنصِّيبِين ، وقرأ بها على والده ، ثم رحل إلى مصر .. وأخذ العربية عن ابن معطٍ وابن الحاجب ، وكان جم المعرفة بالأدب والقراءات ، وله نظم ، توفي سنة ٦٩٥ هـ[٢] .

هل أخذ ابنُ العماد عن ابن الحاجب ؟

نقل السيوطي في البغية[٣] عن الكمال الأدفوي[٤] ، أن محمد بن رضوان العذري المَحَلّى كان نحويا أديبا شاعرا ، أخذ النحو عن أبي عمرو ابن الحاجب[٥] ، وتبعهما طارق الجنابي وزميلي يحيى بشير مصري[٦] .

والغريب أنهم جميعهم نقلوا أنه ولد سنة ٦٥٨ هـ ، وتوفي سنة ٧٠٠ هـ[٧] ، ومعلوم أن ابنَ الحاجب توفي سنة ٦٤٦ هـ[٨] .

ولست أدري كيف أخذ عنه وقد توفِّي ابنُ الحاجب قبل ميلاد ابن العماد باثنتي عشرة سنة .

---

(١) بغية الوعاة ٤٧٠/١ .

(٢) غاية النهاية ٢٤٤/٢ ، ٢٤٥ .

(٣) بغية الوعاة ١٠٣/١ .

(٤) هو جعفر بن ثعلب الأدفوي صاحب كتاب الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ .

(٥) ابن الحاجب النحوي ٤٥ .

(٦) شرح الكافية للرضي ، تحقيق يحيى بشير مصري ، الجزء الثاني من الشرح ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٧) البغية ١٠٣/١ وابن الحاجب النحوي ٤٥ ، وتحقيق يحيى بشير مصري ، صفحة ٨ من الدراسة .

(٨) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ ، والبغية ١٣٥/٢ .

غير أن السيوطي ذكر في ترجمته أنه يعرف بابن الرعاد ، وقد أعرضا عن ذكر ذلك ، وسمياه ابنَ العماد ، ونقلا بقيةَ الترجمة كما في البغية .

والمؤكد – بناء على ما تقدم – أنه لم يأخذ عن ابن الحاجب .

مكانته العلمية ومؤلفاته :

ابن الحاجب عالم جليل ، برع في علم القراءات ، والفقه وأصوله ، والنحو والعروض .

قال السبكي – وهو يتحدث عن أبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن العروضي – : وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن عقيدتَه اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاءُ الحنابلة ، ووافقه على ذلك من أهل عصره **شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو ابن الحاجب**[1] .

صنّف ابنُ الحاجب في مذهبه تصانيفَ جليلةً ، وكان معنيا بالقراءات عناية خاصة تلقاها عن شيوخ القراءة في عصره « فقرأ بعض الروايات على الشاطبي ، وسمع منه التيسيرَ والشاطبيةَ .. ثم قرأ جميعَ القراءات على أبي الفضل الغزنوي وأبي الجود ، وسمع من البُوصيري وابن ياسين »[2] .

وقال السيوطي : وكان الأغلبُ عليه النحوَ .. وله الأمالي في النحو مجلدٌ ضخم في غاية التحقيق ، بعضها على آيات ، وبعضها على مواضع من المفصل ، ومواضع من كافيته ، وأشياء نثرية . ومصنفاته في غاية الحسن ، وقد خالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالاتٍ وإلزاماتٍ مفحمةً ، يعسُر الجواب عنها[3] .

---

(١) طبقات الشافعية ٣/٣٦٥ .

(٢) غاية النهاية ١/٥٠٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢/١٣٤ ، ١٣٥ .

وله مؤلفات كثيرة ، منها ما ألفه في الفقه وفي أصوله وفي النحو والصرف والعقيدة[1] .

ومن كتبه النحوية والصرفية :

١ – الكافية . وسيأتي تفصيل الحديث عنها .

٢ – شرح الكافية (مطبوع) .

٣ – الوافية (نظم الكافية) مطبوع .

٤ – وشرحها (مطبوع بتحقيق د/ موسى بناي العليلي)[2] .

٥ – الإيضاح في شرح المفصل (مطبوع بتحقيق د/ موسى العليلي)[3] .

٦ – الشافية ، وهي مقدمة في الصرف على غرار الكافية في الإيجاز غير المُخِل .

٧ – شرحها ، كما ذكر ذلك ابن خلكان[4] ، وحاجي خليفة[5] .

٨ – الأمالي النحوية (مطبوع) .

٩ – رسالة في الشعر .

١٠ – منظومة في المؤنثات السماعية .

١١ – إعراب بعض آيات القرآن الكريم .

١٢ – شرح كتاب سيبويه .

١٣ – المكتفي للمبتدي (شرح إيضاح الفارسي) .

١٤ – شرح المقدمة الجزولية .

---

(١) انظر : ابن الحاجب النحوي ٤٩ وما بعدها .

(٢) مطبعة الآداب بالنجف بغداد ١٤٠٠ هـ .

(٣) مطبعة العاني – بغداد .

(٤) وفيات الأعيان ٢٤٩/٣ .

(٥) كشف الظنون ١٠٢٠/٢ .

١٥ – المسائل الدمشقية .

ومن مؤلفاته في العروض :

المقصد الجليل في علم الخليل (منظومة)[١] .

ومن كتبه في الفقه وأصوله :

١ – جامع الأمهات في الفقه المالكي ، مخطوط[٢] .

٢ – منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل[٣] .

٣ – مختصر المنتهى[٤] .

الكافية ومكانتها :

يبدو عِظَمُ منزلة الكافية واضحا فيما حَظِيتْ به من الشروح ، مما جعلها بين أيدي الناس يفيدون منها ، ويجنُون من ثمارها ، قال حاجي خليفة : الكافية في النحو ... مختصرة معتبرة ، شهرتُها مغنية عن التعريف[٥] .

وذكر حاجي خليفة أن هذه المقدمة شُرِحَت شروحًا كثيرةً ، ونُظِمَت وشُرِحَ النظمُ ، وعُلِّق على شروحها حواشٍ ، وأعربت ، ولخص بعض شروحها[٦] .

وإن الناظر لهذا المتن يرى العلاقةَ الوطيدةَ بينه وبين المفصل للزمخشري، فقد قسم الزمخشري المفصل أربعة أقسام في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف وفي المشترك من أحوالها، وتقسيم ابن الحاجب لكافيته هو التقسيم المذكور نفسه.

---

(١) المؤلفات من رقم ٨ إلى قوله : منظومة . نقلتها عن تعليقة للأستاذ الدكتور علي أبو المكارم ، على رسالتي .

(٢) هدية العارفين ١/٦٥٥ .

(٣) مطبوع في إستانبول سنة ١٣٢٦ هـ .

(٤) مطبوع في بولاق سنة ١٣١٦ هـ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٣٧٠ .

(٦) أطال حاجي خليفة في ذكر شروح الكافية والتعليقات عليها وإعرابها . ينظر كشف الظنون ٢/١٣٧٠ – ١٣٧٦ .

ولا يبعد أيضا أن يكون ابن الحاجب قد استفاد من إيضاح أبي علي الفارسي ، فقد ذكر حاجي خليفة أن عبد القاهر الجرجاني شرح إيضاح أبي علي شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلدا وسماه المغني ثم لخصه في مجلد وسماه المقتصد[1] .. وله مختصر الإيضاح المسمى بالإيجاز .. وللشيخ جمال الدين ابن الحاجب شرح هذا المختصر بالقول سماه المكتفي للمبتدي ، أوله : الحمد لله حمدا يستوعب جزيل آلائه[2] .

شروح الكافية :

حظِيتْ هذه المقدمةُ المختصرةُ في النحو بشروح كثيرة ، ذكر بعضَها حاجي خليفة[3] . وذكر بعضا آخر بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي[4] ، وعد طارق الجنابي ما يربو على سبعين شرحا[5] ، وعد د/موسى العليلي[6] لها ما يزيد على ضعف ما ذكره طارق الجنابي .

ومما لا شك فيه أن هذه الشروح والحواشي ما كانت لتكون لولا عظمُ هذا المختصر ، وأهميتُه الكبيرة .

ويكاد المطلعون على هذه الشروح يُجْمِعون على أن أعظمَها قدرا ، وأعلاها منزلةً ، وأكثرَها استيعابًا ، شرحُ الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي ، وهو الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه .

يقول السيوطي : لم يؤلَّف على الكافية بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا[7] .

---

(١) مطبوع في المطبعة الوطنية عمان – الأردن ، بتحقيق د/كاظم بحر المرجان .
(٢) كشف الظنون ١/١١٢ .
(٣) كشف الظنون ٢/١٣٧٠ وما بعدها .
(٤) انظر الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة ٣١ وما بعدها .
(٥) ابن الحاجب النحوي ٥٧ وما بعدها .
(٦) شرح الوافية نظم الكافية ٣٧ وما بعدها .
(٧) بغية الوعاة ١/٥٦٧ .

وهذه الشروح – كما ترى – من الكثرة بمكان ، والحديث عنها جميعِها طويلٌ مملٌّ ، لكني سأذكر مجموعةً منها اطلعت عليها في مكتبة السليمانية بإستانبول ، مع أرقامها ، رغبةً مني في دفع من يريد تحقيقَها ونشرَها ، لما أتوخاه فيها من فوائدَ جمة .

١ – شرح الكافية لإبراهيم بن محمد بن عرب ، داماد إبراهيم ١٠٧٠ .

٢ – شرح الكافية لأحمد بن علي جوكدفاني . بغدادلي ١٨٤٨ .

٣ – شرح الكافية لأحمد بن عمر دولت آبادي . أيا صوفيا ٤٥٠١ .

٤ – شرح الكافية لسعيد الصريف الجرجاني . بغدادلي ١٨٧٠ .

٥ – شرح الكافية لنجم الدين سعيد . أيا صوفيا برقم ٤٤٩٩ .

٦ – شرح الكافية لصفيِّ الدين عبد العزيز بن سرايا . الفاتح ٥٣٩٨/١١ .

٧ – شرح الكافية لعصام الدين الإسفرائيني . ٤٥٠٧ .

٨ – شرح الكافية للغجدواني . الفاتح ٤٩٨٩ .

٩ – شرح الكافية لفاضل أحمد الهندي بشير أغا برقم ٦٠١ .

أما الشرح الذي نحققه فسأتحدث عنه بالتفصيل – إن شاء الله – عند ذكر مؤلفات الرضي .

وفاته :

انتقل ابن الحاجب من القاهرة إلى الإسكندرية ، ولم تطُلْ مدتُه هناك ، وتوفي بها ضاحيَ نهارِ الخميس ، السادسِ والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة ، ودفن خارج باب البحر ، بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة[1] .

---

(١) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ .

الفصل الثاني
الرضي

محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي أو السمناكي النجفي المعروف بالرضي ، وبالشارح ، وبنجم الأئمة ، ونجم الملة والدين[1] .

ولد سنة ٦٢٤ هـ تقريبا[2] .

قال محمد باقر الموسوي : والعجب من الحافظ السيوطي ، المعروف بالتتبع والمهارة كيف لم يزد في ترجمة مثل هذا الأسد الضِّرغام ، والعَهْد القَمْقَام[3] ، والحَبْر التَّمام على ما ذكره .. إلا أن يُعتَذَر عن الإهمال في حقه ، والمسامحة في أمره بكونه من الشيعة الإمامية ، (والعلماء) الدينية الاثنى عشرية[4] .

وأقول : ليس هذا – فيما أرى – سببا للتقليل في ترجمته ، فالذين ترجموا للشيعة لم يستطيعوا الزيادةَ على ما ذكره السيوطي . إلا أن السيوطيَّ ترجم للرضي في حرف الراء لشهرته ، وقال : ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته[5] .

---

(١) هذا أقصى ما ذكرته المراجع من اسمه ونسبه ، انظر : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢/٢٥٥ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ والرضي الإستراباذي ٩ .

(٢) الرضي الإستراباذي ٩ .

(٣) العهد : المنزل الذي لا يزال القوم إذا انتأوا عنه رجعوا إليه (اللسان ٤/٣٠٨) ، شبّه به الرضيَّ . والقَمْقَام والقُمَاقِم من الرجال : السيدُ الكثير الخير الواسعُ الفضل (اللسان ١٥/٣٩٦) .

(٤) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٥) البغية ١/٥٦٧ .

والبغدادي عند ترجمته للرضي لم يأت بجديد مفيد ، إلا أنه أورد ما وجده مكتوبا على نسخةٍ قديمة من الشرح ، وفيها أنه انتهى من إملاء شرحه في ربيع الآخر سنة ٦٨٨ هـ .

ثم نقض ذلك بأنه لا يوافق ما ذكره الرضيُّ نفسُه في آخر شرحه قبل أحكام هاء السكت ، وهو أنه انتهى من شرحه سنة ٦٨٦ هـ[١] .

ثم ذكر ما أورده السيوطيُّ في ترجمته ثم قال : والتاريخان غير موافقَين لما ذكرناه ، وقد ذكر البِقاعي في (مناسبات القرآن) تاريخَ هذا الشرح كما ذكرنا .

ثم قال : وعلى هذا لا يمكن أن يكون تاريخُ وفاته ما ذكره السيوطي[٢] ، فإنه عاش مدة يحرِّر شرحه .. وشرحُه للشافية متأخرٌ عن شرحه للكافية ، فلا يصح ذلك التاريخ .

ثم أورد البغدادي صورةَ إجازةِ الشريف الجرجاني لمن قرأ عليه هذا الشرح[٣] .

وهذا كلُّه لم يفدنا فائدة جديدة يمكن الاعتماد عليها والاعتداد بها . وهذا لا يعدو كونَه مناقشةً لم يُفْصَل الحكم فيها .

ونحن لا نجزم بأن وفاة الرضي كانت سنة ٦٨٦ هـ مع أن كثيرا من المراجع يقول ذلك[٤] . ونكاد نجزم بأنه انتهى من شرحه في السنةِ المذكورة ، لما

---

(١) شرح الرضي على الكافية ط ٤٠٧/٢ .

(٢) يعني ما نقله السيوطي عن شمس الدين بن عزم في البغية ٥٦٨/١ من أن الرضي توفي سنة ٦٨٤ أو ٦٨٦ . والشك من السيوطي .

(٣) انظر : خزانة الأدب ٢٨/١ – ٣٠ .

(٤) انظر مثلا : روضات الجنات ٢٨٦ ، وأمل الآمل ٢٥٥/٢ ، والأنوار الساطعة ١٥٥ .
واكتفت د/ أميرة علي توفيق ، صفحة ١١ ، من الرضي الإستراباذي ، بأنه توفي في القرن السابع الهجري .

ذكره هو في كتابه ، وهذا لا يمنع مما نقله البغداديُّ – كما ذكرت[1] – من إحدى نسخ الشرح : أنه أُمْلِي سنة ٦٨٨ هـ ، لأن ذلك محتمل لأمرين :

أحدهما : أن يكون الرضيُّ أملى كتابه مرات ، وكان بعضها كما ذكر هو في كتابه سنة ٦٨٦ هـ وبعضها سنة ٦٨٨ هـ .

والثاني : أن يكون « أُمْلِيَ » بالبناء للمفعول ، وعليه يكون المُمْلِي غيْرَ الرضي .

والثاني عندي أقرب حتى يكون متفقا مع ما ذكره المؤرخون من أن سنة وفاته هي ٦٨٦ هـ .

والعجيب أن آغا برزك الطهراني ذكر في كتابه الأنوار الساطعة[2] أنه رأى نسخة من شرح الشافية مكتوبةً في حياة المؤلف سنة ٦٨٣ هـ .

وهذا لا يتفق مع ما نكاد نجزم به من أن الرضي انتهى من شرحه للكافية سنة ٦٨٦ هـ إذا علمنا أن الرضي في شرحه للكافية وفي مواضع عديدة كان يقول : كما يجيء في التصريف .

وهذا – في رأيي – له تخريجٌ واحد ، وهو أن يكون الرضي كان يشرح الكافية والشافية معا ، وانتهى من شرحه للشافية قبل انتهائه من شرحه للكافية ، والله أعلم بالصواب .

ليس بين أيدينا من المراجع ما يفصِّل لنا تاريخَ حياة هذا العالم الجليل ، ولا كيف كانت بدايةُ حياته في موطنه الأول « أستراباذ » بإقليم طبرستان في شمال إيران ، وقد خرج منها جمع كثير من علمائنا الأعيان ، كما يقول الموسوي[3] .

---

(١) صفحة ٢٦ .

(٢) صفحة ١٥٥ .

(٣) روضات الجنات ٢٨٦ .

غير أنا نعرف أن الرضي انتقل إلى النجف ، وألف شرحه للكافية فيها ، كما ذكر هو في مقدمته[1] .

ولا تسعفنا المراجعُ أيضا بذكر شيوخه ولا تلامذته ، ولا ذكر حياته ، وهل كان في عيشٍ رغيد أو شظفٍ من العيش ، وهل تزوج أولا ؟ وإذا كان تزوج فهل رزق بأولاد أو لا ؟ تقول د/ أميرة علي توفيق : وهو في ذلك مثلُ نظرائه من علماء الشيعة الإيرانيين في عصر الغزو المغولي للدولة الإسلامية . ولا يتعدى ما وصلنا عنه – فيما عدا ما سبق – سوى أنه كان إماميَّ المذهب ، معتزليَّ العقيدة[2] .

أقول : أما تشيعُ الرضي ، فأمر واضح جدا يتبين من عِدّة أمور ؛ منها أنه في شرحه للكافية يستشهد كثيرا بأقوال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ثم يتبعها بقوله : عليه السلام .

ولعل منها تمثيلَه بقوله : استخلف المرتضى المصطفى . لما يجوز فيه تقديم المفعول به على الفاعل لقرينة معنوية ، وذلك أنه أراد بالمرتضى عليَّ بنَ أبي طالب ، وبالمصطفى محمدا ﷺ ، وأراد باستخلافه وصيتَه له بالخلافة ، وهذا اعتقادُ الشيعة ، ولكن هذا ليس دليلا قاطعا ؛ لأنه قد يريد بالاستخلاف ، استخلافَ الرسول ﷺ لعليٍّ ؛ لينوب عنه في تسليم الأماناتِ والودائعِ التي كانت عنده لأهل مكة ، ليسلمها لهم حين هاجر إلى المدينة .

ثم إن الذين ترجموا لعلماء الشيعة ترجموا له معهم[3] .

وقال طاش كبري زاده : يُرْوَى أن نجم الأئمة رضي الدين كان على مذهب الرفْض . ويحكى عنه أنه كان يقول : العدلُ في عُمَرَ ليس بتحقيقي ، موضع

---

(١) انظر : قسم التحقيق صفحة ٢ .

(٢) الرضى الإستراباذي ١١ .

(٣) انظر مثلا : أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، وطبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة ١٥٥) .

قولِه : العدلُ في عُمَرَ تقديريٌّ . ثم قال : نعوذ بالله من الغلو في البدعة ، والعصبية في الباطل[1] .

وأقول : لا أدري من أين أخذ نسبتَه إلى الرفض ، أما ما نُقِل عنه أنه يقول : العدل في عمر ليس بتحقيقي ، فلم أجده في شرحه لكافيته . بل قال : بخلاف العدل المقدَّر ، فإنه الذي يُصَار إليه لضرورة وُجْدانِ الاسمِ غيرَ منصرف ، وتعذُّر سبب آخرَ غيرِ العدل . فإن عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر . بل كان كأدد[2] .

أما كونه من المعتزلة فلعل مما يؤيده تأويله للوجه بالذات في قوله : وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقةً ، ولفظُ العين مستعارٌ لها مجازا ، من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجْهَه ﴾[3] أي ذاتَه[4] .

ونحن لا نستطيع استخلاص مذهبه وعقيدته من الكتاب الذي نحقِّقُه ، لأنه كتابُ نحوٍ ، وليس بصدد الحديث عنهما . ثم إن الكتب التي ترجمت الرضيَّ لم تذكر أدلَّةً قويةً على ذلك .

---

(١) مفتاح السعادة ١/١٨٤ .

(٢) انظر التحقيق صفحة ١١٣ .

(٣) القصص ٨٨ .

(٤) انظر : التحقيق صفحة ١٠٧٠ .

الفصل الثالث

مكانة الرضي وما قيل عنه

الرضي عالم نحوٍ وصرف ولغةٍ لاشك في هذا ، ومؤلفاته التي بين أيدينا تشهد له بما وصل إليه من رأي حصيف ، وعلم واسع ، ووعي عميق ، وفهم دقيق ، واستيعاب لمسائل هذه العلوم ، واستحضارٍ لشواهدها ، ولما قيل فيها من آراء ، وهذا يدل على سعةِ اطلاع على هذه العلوم . ومناقشتُه لمسائلها ، وسردُ آراء ذوي الرأي ، وتمييزُه بين الحسنِ والرديءِ ، والغثِّ والسمينِ ، فيها أيضا دلالةٌ على أنه كان ذا وعي وفهم واسعين .

يقول الإمام السيوطي : الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلَّف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها ، جمعا وتحقيقا وحسنَ تعليل[1] .

ويقول الموسوي : وبالجملة فهو أحد نوادر الدهر ، وأعاجيب الزمان ، الذي به افتخار العجَم على العرب ، ومباهاة الشيعةِ على سائر فرق الإسلام[2] .

ونقل الموسوي عن الفاضل الهندي أنه قال في موضعٍ من شرح الشافية : كتاب شرح الشافية للشيخ الرضي المَرضي ، نجم المِلة والحق والحقيقة والدّين الإستراباذي ، الذي دُرَرُ كلامِه أسنى من نجوم السماء ، وتعاطيها أسهلُ من

---

(١) بغية الوعاة ٥٦٧/١ .

(٢) روضات الجنات ٢٨٦ .

تعاطي لآلئ الماء ، إذا فاه بشيء اهتزت له الطباع ، وإذا حدث بحديث أقرط الأسماعَ بالاستماع ، هو الذي بين الأئمة مَلِكٌ مطاع للمؤالِف والمخالِف من جميع الأراضي والبقاع[1] .

والبغداديّ في خزانته إذا ورد ذكر الرضي قال : وقال الشارح المحقق . ومواضع هذا في الخزانة أكثر من أن تحصى .

والمتتبع لخزانة الأدب يرى ثناء البغدادي على الرضي في عدة مواضعَ منها .

ونقل البغدادي عن نسخة قديمة لشرح الكافية ما نصُّه : هو – يعني الرضي – المولى الإمامُ ، العالم العلامةُ ملك العلماء صدر الفضلاء ، الفقيهُ المعظَّم ، نجمُ الملة والدين محمدُ بن الحسن الإستراباذي[2] .

ويقول طاش كبري زاده : ليس في المتأخرين من اطَّلع على تدقيقات كتابِ سيبويه مثلُ الرضي[3] .

ونقلت د/أميرة علي توفيق عن القاضي نور الله الشوشتري المتوفى سنة ١٠١٩ هـ ، أنه يَعُدُّ الرضي إمامًا في فنه ؛ ذلك أنه شرح الكافيةَ على نحوٍ لم يفعله أحدٌ قبله ولا بعده على الإطلاق .

ولعل إطلاقَ الشريف الجرجاني[4] وغيرِه[5] لقَب نجمِ الأئمة على الرضي دليلٌ آخرُ من الأدلة على عظيم منزلته ، وعلوِّ مكانته .

---

(١) روضات الجنات ٢٨٦ .

(٢) خزانة الأدب ٢٨/١ .

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ١٨٤/١ .

(٤) انظر : إجازته لبعض تلاميذه التي أوردها البغدادي في الخزانة ٢٩/١ ، ٣٠ .

(٥) كالرصاص أحد شراح الكافية ، وانظر : أمل الآمل ، وروضات الجنات ، والأنوار الساطعة .

الفصل الرابع

مؤلفاتــه

لا تذكر المراجعُ غيرَ ثلاثة كتب للرضي وهي :

١ – شرحُه لكافية ابن الحاجب .

٢ – شرحُه لشافية ابن الحاجب .

٣ – شرح القصائد السبع العلويات ، لابن أبي الحديد .

أما شرحه للقصائد فهو لا يزال مخطوطا ، ولمخطوطته صورة فلمية بجامعة الملك سعود تحت رقم ١٩٨٠ تاريخ النسخ القرن الثالث عشر الهجري ، عددُ الأوراق ٦٧ مقياس الورقة ٢١,٥×١٥ سم .

أولها : بسم الله الرحمن الرحيم .

ألا إنّ نجدَ المجدِ أبيضُ مَلحُوبُ ولكنهُ جَمٌّ المهالكِ مرهوبُ

النجد : الطريقُ المرتفع . والمجد : الكرمُ . والماجدُ : الكريمُ . قال ابن السِّكِّيت : المجد والشرف يكونان من قبل الآباء ، يقال : شريف ماجد إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والمجد والحسب يكونان وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والملحوب : الواضح ، يقال : لَحَبْت اللحمَ عن العظم إذا قَشَرته ، وكذا العودُ وغيره . والجم : الكثير . المرهوب : المخوف . ثم قال :

هو العسل الماذِيُّ يَشْتَارُه امرؤٌ بَغَاه وأطرافُ الرماحِ اليعاسيبُ

ثم شرحه ، وهكذا في القصائد جميعِها .

وأذكر الآن أوائل هذه القصائد :

١ – تقدم ذكر أول القصيدة الأولى .

٢ – جللتَ فلما دقَّ في عينكَ الورى نهضتَ إلى أم القُرى أيّد القِرا

٣ – عن ريقِها يتحدثُ المِسواكُ أَرَجًا فهل شجرُ الكباءِ أَراكُ

٤ – بَزَغَتْ لكم شمسُ الكَنَسْ وبدت لكم روحُ القُدُسْ

٥ – لمن ظُعُنٌ بين الغميم وحاجِر بَزَغْنَ شموسًا في ظلام الدَّياجِرِ

٦ – يارَسْمُ لا رَسَمَتك ريحٌ زَعْزَعُ وسرت بليلٍ في عِراصِك خِرْوَعُ

٧ – الصبر إلا في فراقك يُحْمَل والصعبُ إلا عن ملامِك يَسْهُلُ

يا ظالمًا حكَّمتُه في مهجتي حَتَّامَ في شرع الهوى لا تَعْدِلُ

أنفقتُ عمري في هواكَ تكرُّمًا وتضنّ بالنَّزْرِ القليل وتَبْخَلُ

إن ترمِ قلبي تَظْمَ نفسُك إنه لك موطن تأوي إليه وتَنْزِلُ

وآخر المخطوطة :

هي دون مدح الله فيك وفوقها مدحُ الورى وعُلاك منها أكملُ

ولقد أجاد وأحسن في كل ما قال ... وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وصحبه الأخيار المنتخبين .. آمين آمين .

وقد نقلت ما نقلته هنا من شرح القصائد ، ليكون القارئ على معرفة بها ؛ لكونها غيرَ متداولة ، ولم تطبع بعد ، ولأبينَ منهج الرضي في شرح أبياتها .

شرح الشافية :

الشافية مقدمة موجزة في علم الصرف ألفها ابن الحاجب ، كما ذكرت في ترجمته[1] .

---

(١) صفحة ٢٠ .

يقول شيخنا د/ كحيل : ومن أحسن المؤلفات التي استقلت بالصرف كتابُ الممتع لابن عصفور المتوفى سنة ٦٩٦ هـ ، غير أنه لم يستوعب أبواب الصرف كلَّها ، وتكلم على الأبنية والإعلال والقلب والإدغام بأسلوب واضح ، وشافيةُ ابن الحاجب[١] .

وقد حظيت الشافيةُ بما يقرب مما حظيت به الكافية من الشروح والحواشي والتعليقات والنظم ، وقام بترجمتها إلى التركية قورد أفندي ويعقوب بن عبد اللطيف[٢] .

ولعل من أحسن شروحها وأوفاها وأكثرِها تفصيلا وبيانا شرحَ الرضي ، يقول الشيخ عضيمة – رحمه الله – : إنه يغني عن غيره ولا يغني عنه غيره[٣] .

ويقول الشيخ د/كحيل : إنه يعد من أمهات المراجع في التصريف وإن كان في أسلوبه صعوبة[٤] .

ويعزو محققو هذا الشرح هذه الصعوبةَ إلى أنه : كتاب ملأه صاحبه تحقيقا وأفْعَمَه تدقيقا ، وجمع فيه أوابدَ الفن وشواردَه ، وأتى بين ثناياه على غُرَرِ ابن جني وتدقيقِه ، وأسرار ابن الأنباري واستدلالاته وتعليلِه ، وإفاضةِ المازني وترتيبه ، وأمثلةِ سيبويه وتنظيره ، و لم يترك في كل ما بحثه لقائل مقالا ، ولا أبقى لباحث منهجا ، حتى كان كتابُه حريا بأن ينتجعه طالبُ الفائدة ، ويقبلَ

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

(٢) انظر ما ذكره حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون جـ ٢/١٠٢٠ – ١٠٢٢ . فقد أورد عددا كبيرا من الشروح والحواشي .

(٣) المغني في تصريف الأفعال ٢٠ هامش ٢ .

(٤) التبيان في تصريف الأسماء ١٦ .

على مدارسته واستذكاره كل من أراد التفوقَ على أقرانه في تحصيل مسائل العلم ونوادره[1] .

ومنهج الرضي في شرحه للشافيةِ يقوم على إيرادِ جزء من الشافية ثم تفصيلِ ما فيه من مسائلَ وإيضاحها ، وذكر أقوال العلماءِ فيها وتأييدهم أو الرد عليهم ، والإضافة إلى ما ذكره ابنُ الحاجب إذا احتاج الأمر إلى ذلك .

وهذا شأنه في شرح الكافية ، كما سيأتي بيانُه .

شرح الكافية :

كتاب عظيم القدر جليلُ الفائدة ، جمعَ من مسائل النحو الشيءَ الكثير ، وحشد فيه مؤلفه آراء جمهرةِ النحاة ، وناقَشَها ، وأوردَ فيه آراءً جديدةً واختياراتٍ خاصةً .

يقول السيوطي : الرضيُّ الإمامُ المشهورُ صاحبُ شرحِ الكافية لابن الحاجب ، الذي لم يؤلف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلُها جمعًا وتحقيقا وحسنَ تعليل ، وقد أكب الناس عليه ، وتداولوه ، واعتمده شيوخُ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم ودروسِهم ، وله فيه أبحاث كثيرةٌ مع النحاة ، واختيارات جمَّة ، ومذاهبُ ينفرد بها[2] .

ويقول عنه الموسوي : وهو شرح لطيف وكتاب طريف ، فاق جميعَ مصنفات الفريقين في الاشتمال على التحقيق والتدقيق ، وإعمال الفكر العميق[3] .

ويقول الشريفُ الجُرجاني : وإنَّ شرح الكافية للعالم الكامل نجمِ الأئمة

---

(١) مقدمة شرح الشافية جـ ١ صفحة ٣ بتحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد .
(٢) بغية الوعاة ٥٦٧/١ .
(٣) روضات الجنات ٢٨٦ .

وفاضل الأُمة محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي .. كتاب جليلُ الخطر ، محمودُ الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتِها ، ومن فروعه على نكاتِها ، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرِها ، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرِها ، وبالغ في توضيح المناسبات ، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابُه هذا كعقد نُظِمَ فيه جواهر الحكم بزَوَاهِرِ الكَلِم[1] .

وقال طاش كبري زاده : وأجلُّ شروحها – يعني الكافية – الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار ، مَسِيرَ الصَّبَا والأمطار ، شرحُ نجم الأئمة رضي الدين الإستراباذي ، وهو شرحٌ عظيمُ الشأن ، جامعٌ لكل بيان وبرهان تضمن من المسائل أفضلَها وأعلاها ، ولم يغادر من الفوائد صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها[2] .

ومع أني لا أوافق « طاش كبري زاده » على الجملة الأخيرة من كلامه ففيها مبالغةٌ دفع إليها التعصب ، لكن كلامَه يدل على أن الكتاب عظيم القدر جليل المنزلة .

ويقول البغدادي في مقدمته للخزانة :

وهو – يعني شرح الرضي – كتاب عَكَفَ عليه نَحارِيرُ العلماء ودقَّق النظر فيه أماثلُ الفضلاء ، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السَّيِّدُ والسَّعْدُ[3] ، لما فيه من أبحاث أنيقة ، وأنظار دقيقة ، وتقريراتٌ رائقة ، وتوجيهات فائقة ، حتى صارت بعده كتبُ النحو كالشريعةِ المنسوخة ، وكالأمَّة الممسوخة[4] .

---

(١) ذكر ذلك في إجازته التي نقلها عنه البغدادي في الخزانة ١/٢٩ .

(٢) مفتاح السعادة ١/١٨٣ .

(٣) ذكر عبد السلام محمد هارون أن المقصود بهما : السيد علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ وسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ .

(٤) خزانة الأدب ١/٣ .

القسم الثاني

التحقيق

مقدمة التحقيق

أولا : النسخ التي اعتمدت عليها

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ مخطوطة ، ورابعة مطبوعة .

والنسخ المخطوطة هي :

أ – النسخة التركية : وهي الأصل ، وقد رمزت لها بـ : ت .

١ – يقع القسم الذي حققته في أربع وعشرين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة واحد وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ – كتبت بخط نستعليق جميل واضح لم يذكر اسم كاتبها ، لكنه ذكر أن انتهاءه من كتابتها في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانمائة هجرية .

٣ – تمتاز هذه النسخة باحتوائها على متن الكافية كاملا ، ووضوح كتابتها ، وعدم الطمس فيها ، وقلة السقط منها ، ولأجل هذا جعلتها أصلا .

٤ – صورت هذه النسخة من المكتبة السليمانية بتركيا ، وهي فيها تحت رقم ١٠٦٦ مكتبة داماد إبراهيم .

ب – نسخة الجامعة : وقد رمزت لها بـ : جـ .

١ – يقع القسم الأول في تسع وثلاثين ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة تسعة وعشرون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر ست عشرة كلمة .

٢ – كتبت بخط نسخي جميل واضح ، بقلم مكي بن محمد بن أبي بكر

الكردي الشاكر ، فرغ من كتابتها في التاسع عشر من شهر شوال سنة سبع عشرة وثمانمائة للهجرة .

٣ – تتضمن تعليقات علمية على الهوامش بخطوط غير خط الناسخ .

٤ – في هامشها استدراكات على الأسقاط .

٥ – بهامشها إشارة إلى بعض المسائل .

٦ – هذه النسخة تاريخ كتابتها أسبق من النسخة الأصلية ، ولكن فيها سقطا أكثر من سابقتها ، وأيضا فإن الكاتب لا يورد نصَّ الكافية كاملا بل يكتفي بذكر شيءٍ يسير من المتن .. ثم يقول : إلخ . ولهذا عدلت عن جعلها أصلا إلى النسخة التركية .

٧ – صورت هذه النسخة عن ميكروفلم برقم ٤٣٢١ بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية ، وهو مصور من مكتبة تشيستربتي بإيرلندا .

جـ – النسخة المصرية : وقد رمزت لها بـ : ص .

١ – يقع القسم الأول في ثماني عشرة ومائة لوحة ، متوسط أسطر كل لوحة ثلاثة وثلاثون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر إحدى وعشرون كلمة .

٢ – كتبت بخط نسخي واضح جميل ، ولم يذكر اسم الكاتب ولا تاريخ الكتابة .

٣ – يضع خطًّا فوق كلمات المتن .

٤ – عليها تعليقات لبعض العلماء .

٥ – يتصدر النسخة بيان بأبوابها بخطّ الناسخ .

٦ – توجد في لوحة ١٢ إشارة إلى الناسخ ، وهو علاء الدين الصيرافي .

٧ – السقط فيها أكثر من سابقتيها ، ولا يورد الكاتب نصَّ متن الكافية بل يكتفي بجزء يسير ثم يقول : إلخ .

٨ – صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة عن مخطوطة بها تحت رقم ٦٥١ نحو تيمور .

المطبوعة :

وقد حرصت على أن تكون المطبوعة من النسخ التي اعتمدت عليها ، وذلك لكونها متداولة بين أيدي الناس ، ويُرجَع إليها كثيرا ، ولإظهار الفروق بينها وبين النسخ الأخرى من الزيادة والنقص ، وقد أثبت أرقام صفحات المطبوعة على الجانب الأيسر من صفحات التحقيق ، رغبة مني في تيسير الوصول إلى هذا التحقيق ، وإذا أحال الرضي على شيء مما يتضمنه الجزء الثاني من المطبوعة وهو الذي حققه زميلي يحيى بشير مصري فإني أحيل القارئ أيضا على الجزء الثاني منها وأذكر أنه في ط ٢ صفحة كذا .

وهذه المطبوعة صورت بدار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، عن النسخة المطبوعة في مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ، وقد انتُهِي من طباعتها في أوائل ذي الحجة لسنة عشر وثلاثمائة وألف من الهجرة .

ثانيا : نماذج من المخطوطات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن تحاط بعدّ وتعالت كبرياؤه عن أن تشمل بحدّ تاهت في سواحل معرفته سابلة الأفهام وعزفت في تحار بعزته سابحة الأوهام كلّما يخطر ببال ذوي الأفكار فهو منزّل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعتمد عليه نهاية أولي الأبصار فهو بخلاف ما دانته المقدّسة عليه من نعوت جبروته وصلّى الله على خاتم أنبيائه ومبلّغ آلائه محمّد بن عبد الله المبشّر به في سالف بلاده وعلى آله الأطهار ومن عزّت وأولاده ... فقد طلب إليّ بعض من أعتني بصلاح حاله وأسعفه بما يسعه متذرّعاً من تشرّحات آماله تعليق بأجرى بجرى الشرح على مقدّمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها على فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ والسالك في مثل هذا الفجّ من الفطنة الوقّادة والبصيرة النقّادة بذلاً لسؤاله وتحقيقاً لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع فإن جاء مرضياً فبركات الجناب المقدّس الغوثي صلوات الله على منزله الأنهاء فيه وإلا فمن قصور مؤلّفه فيما ستجده والله تعالى الموئل لإرشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم أنّ الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جماداً لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع إلا حيث حكم أن مع على القليل والكثير كالنحل والمآكل لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف تمر وتمرة فيقال اشتريت تمراً وتمرتين والكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثير هما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلم مجازاً على القصيدة والكلمة شاعت فيما دلّ على تمام كلمة ربك والفظ في الأصل مصدر ثم استعمل عن الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما قال الدنا ضرب الأمير أي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدراً على الصحيح بل ليس على صيغة مصادر الأفعال التي نصبه على المصدر في نحو كلمته كلاماً بل الكلم كالجنس ما يأتلف من سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر أو كلاماً أكثر من كلمة وسواء كان مهملاً أو لا تامّاً الإطلاق على المفردات فقول لك لمن يكلّم بكلمة كزيد أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب كزيد عمرو بكر هذا الكلام غير مفيد ... الإطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له ... القول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة يعمّ الدالّ على كلّ حرف من حروف المعجم كان أو من حروف المعنى وعلى أكثر منه مفيداً كان أو لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً واللفظ حاصل ما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقولها قد يستعمل الكلام استعمال المصدر فيقال كلمته كلاماً كما يعطى عطاء مع أنّ الأصل ما يعطى وهذا على عدم تجدّد لحيتك بضم الدال يعني في سنة بعينها وقد احتجّ نحاة اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله أو المعنى من المعاني مع قيد أن يشير به المتكلم إليه ... قوله تعالى إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأوّل الذي واضعه أو ليس جعلاً أو لا يلزم من جعلت اللفظ الموضوع

التركية : « الأصل » ، ويرمز لها في الهامش ب : ت .

بسم الله الرحمن الرحيم

نسخة الجامعة ويرمز لها في الهامش ب : ج

النسخة المصرية ، ويرمز لها في الهامش بـ « ص »

ثالثا : عملي في التحقيق

١ – أثبتُّ نسخةَ الأصل « التركية » إلا أن أجد نقصا لابد من إتمامه أو خطأ واضحا ، فإني أصوبه من النسخ الأخرى ، وأشير إلى أنه تكملة أو تصويب من نسخة كذا .

٢ – لم يذكر الرضي في هذا الشرح عنوانا واحدا ، وقد قمت بذكر عناوين ؛ ليصل القارئ إلى ما يريد بسهولة ويسر .

٣ – الآيات الكريمة الواردة في النص أذكر في الهامش أرقامها وسورها ، وإن استقلت بالمعنى اكتفيت بما ذَكَر ، وإلا أتممت ما يكمل به المعنىٰ في الهامش ، مع ضبطها بالشكل .

٤ – خرجت القراءات من كتب القراءات ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

٥ – خرجت الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الحديث ، مع بيان قوة وضعف الحديث إن استطعت ، وشرح الغريب فيها ، واختلاف رواياتها في مصادرها .

٦ – خرجت أقوال الإمام علي رضي الله عنه من كتاب نهج البلاغة .

٧ – خرجت الأمثال والأقوال من كتب الأمثال والمعاجم مع ذكر مناسبتها وشرح غريبها ومتى تُضرَب .

٨ – ترجمت لمعظم الأعلام الواردة في النص ، ولم أترجم للمشهورين جدا كالأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، والحجاج وأمثالهم في الشهرة .

٩ – الشواهد الشعرية خرجتها من دواوين الشعراء – إن وُجِدت – ثم من كتب الأدب واللغة والنحو ، مع ذكر ترجمة موجزة لقائليها وشرح غريبها ،

وبيان معناها إن احتجت إلى ذلك ، ثم بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد بها ، مع ضبطها بالشكل .

١٠ – خرجت أقوال النحاة والعلماء من كتبهم – إن وُجِدَت – مخطوطة أو مطبوعة ، مع ذكر النص المخرّج إن اختلف عنه كلامُ الرضي ، وإن كان المرجع مخطوطا ذكرته – غالبا – وإلا اكتفيت بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة .

١١ – شرحت الكلمات الغريبة في النص ، وربطت الكلام ببعضه إن طال الفصل ، وضُبِطَ بالشكل ما يحتاج إلى ذلك من النص .

١٢ – ميزت متنَ الكافية عن الشرح بتوضيح خطوط المتن .

١٣ – ختمت الكتاب بفهارس فنية تُسهِّل الرجوع إلى الكتاب ، وتعين على الحصول على المقصود .

دراسة القسم الأول

الفصـــل الأول
منهج الرضي في شرح الكافية

أما منهجه في شرحه للكافية فلا يبعُد عن منهجه في شرحه للشافية ، فهو يعمد إلى نصٍّ من الكافية ثم يبسط القول فيه ، ويذكر ما يدور حولَ هذا الموضوع من خلاف وآراء ، ويُبْدِي رأيه في معظم المسائل ، ويستقل في كثير من الأحيان بآراءٍ خاصةٍ به ، ويؤيد ويعارض ، مع التعليل والتدليل لما يختارُه من آراء أو يردُّه ، ويورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها بالجواب الذي لا محيص عنه .

ومن الأمثلة على ذلك شرحُه لقول ابن الحاجب : الكلمةُ لفظٌ وُضِع لمعنًى مفردٍ . فقد تحدث عن الكَلِم والكلمة واشتقاقهما ، وتحدث عن اللفظ والكلام ، وأنه اشتهر في المركَّب ، وعن وضع اللفظ ، واستعمال الكلام بمعنى المصدر ، وعن محرفات العَوَامّ ، وبيَّنَ أنه – بناء على تفسيره للوضع – لم يكن ابنُ الحاجب محتاجًا إلى قوله : « لمعنى » . وتكلم عن المراد بالمفرد والمركب ، واستعمالهما عند أهل المنطِق ، وبين الاحترازات في التعريف ، ثم أورد اعتراضات ، منها : ما يرد من أن التاء في الكلمة للوحدة واللام للجنس ، فيتناقضان ، ثم أجاب عنه . ومنها قوله : إن قيل لِمَ لَمْ يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث ؟ ثم أجاب عنه . ولِمَ لَمْ يقل لفظة حتى تخرج الكلمتان والكلماتُ ؟ وأجاب عنه . ولِمَ لَمْ يُسْتَغنَ بقوله « وضع » عن قوله « مفرد » ؟ ثم أجاب عنه ، وعن الاعتراض بنحو : مسلمان ومسلمون ، لم عُدَّت مفردةً مع أن كل واحد منهما فيه جُزْءًا لفظٍ ، كل واحد منهما يدل على جزء معناه ؟ وأجاب عنه .

واستوعب شرحُه وبسطُه الكلامَ على هذا حيزا كبيرا ، من الصفحة الثانية من التحقيق حتى آخرِ الصفحة الحاديةَ عشرةَ .

ومن الظواهر البارزة في شرحه كثرة التعليل ، والأمثلة على هذا كثيرة جدا في كتابه ، ومن ذلك :

قوله : وأصلُ المبتدأ التقديمُ .. إلخ .

إنما كان أصل المبتدأ التقديمَ ؛ لأنه المحكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقُصِد في اللفظ أيضا أن يكون ذكرُه قبلَ ذكرِ الحُكم عليه .

وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملا في المحكوم عليه ، ومرتبةُ العامل قبلَ المعمول .

وإنما اعتُبِر هذا الأمرُ اللفظي – أعني العملَ – وأُلغِيَ الأمر المعنوي – أعني تقدمَ المحكوم عليه على الحكم ؛ لأن العملَ طارئ ، والاعتبارُ بالطارئ دون المطروءِ عليه .

أما وجوب تقديم الحكم في نحو : أقائم الزيدان ، مع أن كلّ واحد عاملٌ في الآخر – على الصحيح – فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم الفعل في الفعلية ؛ لكون الفعلِ محتاجا إلى الاسم في الكلام ، واستغناءِ الاسمِ عنه ، فأرادُوا في الجملة المركبة منهما تتميمَ الناقصِ بالكامل ، وقصدوا – أيضا – الإيذان من أول الأمر أنها فعليةٌ ، فلو قُدِّم الفاعلُ لم يتعين للفعلية من أول الأمر ، إذا أمكن صيرورتُه كلاما باسم آخر[1] .

وقال – معلِّلا ترتيب ابن الحاجب للمفعولات – : قدمَ المفعول المطلق ؛ لأنه المفعولُ الحقيقي الذي أوجده فاعلُ الفعل المذكور وفَعَلَه ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ..

---

(١) التحقيق ٢٥٧ .

وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق ؛ لأنّ طَلَبَ الفعل الرافع للفاعل له أشدُّ من طَلَبِه لغيرِه ..

وقدم المفعولَ فيه على المفعولِ له والمفعولِ معه ؛ لأن احتياج الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروريٌّ بخلاف العِلة والمصاحب .

وقدمَ المفعول له على المفعول معَه ، إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليلٍ ، بخلاف الفعلِ بلا مصاحب ، فإنه أكثرُ منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعلُ إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل[1] .

وقال : وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجَب وجوازه في غير الموجب ؛ فلأن المستثنى المتصل .. يجبُ دخولُه تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد وعند أكثر الأصوليين ..

والأول هو الوجه ؛ لأن الاستثناء إخراج اتفاقا ، وهو لا يكون إلا بعد تحقُّق الدخول ، ثم إن المخرج منه إنما يصح حذفُه إذا قام عليه دليل ، والدليلُ المستمر دلالتُه على المخرج منه هو المستثنى ؛ لأنه يُعرَف به أن المقدَّر متعدِّد من جنسه يعُمُّه وغيرَه ، وذلك المتعدد المقدر لا يمكن أن يكون بعضا من الجنس غيرَ معين ، لأنه يتحقق – إذن – دخولُ المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا[2] .. إلخ .

وقد يدفعه شَغَفُه بالتعليل إلى التكلف فيه ، ومن ذلك قوله :

ولا يقع من الموصولات وصفًا إلا ما في أوله اللام ، نحو الذي والتي واللاتي وبابها ؛ لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا بخلاف مَنْ ومَا[3] .

---

(١) انظر التحقيق ٣٤٤ – ٣٤٦ .

(٢) انظر التحقيق ٧٤٨ .

(٣) التحقيق ١٠٠٠ .

وأمثلة التعليل كثيرة جدا ، لكني أكتفي بما أوردته .

استدراكات الرضي على ابن الحاجب :

كان الرضي لا يكتفي بشرح ما قال ابنُ الحاجب ، بل يُتِمّ ما يحتاج إلى إتمام .

ومن أمثلة ذلك قولُه في باب مالا ينصرف ، في منع صرف المؤنَّث إذا سُمِّي به مذكَّرٌ :

وههنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر .

أحدها : أن لا يكون ذاك المؤنث منقولا من مذكر ..

وثانيها : أن لا يكون تأنيث المؤنث ، الذي سمي به المذكر ، تأنيثا يحتاج إلى تأويلٍ غير لازم ..

وثالثها : أن لا يغلب استعماله في المذكر قبل تسميةِ المذكَّر به[1] ..

ومن ذلك قوله في مبحث حذف الخبر :

وقد ترك المصنفُ قسمًا آخرَ مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبرُ ظرفا متعلقا بالمعنى العام ..

ثم قال : ولعل المصنفَ إنما تركه لكون هذا السادِّ مسدَّ الخبر مرفوعَ المحل لكونه خبرًا دون سائر ما تقدم[2] .

وقال في مبحث النُّدْبة : وقد أخل المصنف بأحد قسمَي المندوب ، وهو المتوجع منه نحو : واحزنا[3] .

---

(١) التحقيق ١٤٢ -١٤٣ .

(٢) التحقيق ٣٢٩ .

(٣) التحقيق ٤٩٤ .

وقال في مبحث حذف حرف النداء : و لم يذكر المصنف لفظةَ « الله » فيما لا يحذف منه الحرف – يعني حرف النداء – وهي منه ؛ لأنه لا يُحذَف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره[1] .

وقال في مبحث ما يضمر فعلُه وجوبا : وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب إضمارُ فعله قياسا ، وهو باب الإغراء[2] . ثم ذكر ضابطه وأنواعه وأمثلته .

وفي باب الاستثناء استدرك على المصنف عدةَ أحكام فقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهي أنواع :

أحدها : أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ..

وثانيها : أنه لا يُسْتثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف ، خلافا لقوم ..

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناء النصف ... وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر ..

ورابعها : أنه إذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلُحان لأن يستثنى منهما ، فإما أن يتغايرا معنى ، أو لا ، فإن تغايرا وأمكن اشتراكُهما في ذلك الاستثناء بلا بعد ، اشتركا فيه ..

وخامسُها : أنك إذا كررتَ إلا فإما أن تكررها للتأكيد أو لا ..

وسادسها : أن الجمل المعطوفَ بعضها على بعض إذا تعقبها الاستثناء الصالحُ للجميع ، كقوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[3] الآية ، فما يقتضيه مذهبُ محققي البصرة .. أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه[4] ..

وقال في باب النعت : وقد بقي من الجوامد الواقعةِ صفةً أشياءُ لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين ؛ قياسي وسماعي .

---

(١) التحقيق ٥٠٧ .

(٢) التحقيق ٥٧٧ .

(٣) سورة النور . آية ٤ .

(٤) التحقيق ٧٦٤ – ٧٧٣ .

ثم فصل الحديث عنها تفصيلا تاما[1] .

وقال : ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام النعت ، وهي أقسام :

أحدها : جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات ..

وثانيها : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ..

وثالثها : قطع الصفة رفعا أو نصبا ..

ورابعها : حذف الموصوف[2] ..

---

(١) التحقيق ٩٧٦ -٩٨٣ .

(٢) التحقيق ١٠٠٣ -١١١٨ .

الفصل الثاني

أسلوبــه

كان طُغيانُ الفلسفة والمنطق على علوم العصر بعامة ، وعلى علم النحو خاصة ظاهرا جليا ، ومن أجل هذا لم يخل هذا الشرحُ من بعض الغموض في كثير من الأحيان ، ولو تتبعته لوجدته يستخدم ألفاظَ المناطقة بكثرةٍ من أمثال : الحد ، الماهية ، ماهية الجنس ، ماهية الشيء ، الاستغراق الذهني ، العرض والجوهر ، ونحو ذلك .

ومن ذلك قوله عند تفصيله لما قال ابن الحاجب في تعريف الكلمة : فإن قيل : إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة .. واللام فيه للجنس فيتناقضان ، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة .

فالجواب : أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد .. ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين :

أحدهما : استغراقُ الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل ..

والثاني : ماهيةُ الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة ، بل ذاك احتمالٌ عقلي .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني – أي ماهيةُ الجنس من حيث هي هي – لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه[1] .

---

(١) التحقيق ٧ .

وأمثلة هذا في الكتاب كثيرة جدا ، وبخاصة عند شرحه للحدود التي يحُدُّ بها ابنُ الحاجب .

وقد جعلت د/أميرة علي توفيق اصطناعَه لأسلوب المناطقة والفلاسفة أمرا طَبَعِيًّا ، وأعادت ذلك إلى عدة عوامل ، بعضها يرجع إلى العصر حيث تفلسف فيه العلم ؛ لأن الفلسفةَ والمنطقَ كانا قد تُرجِما من اليونانية إلى العربية .. وبعضُها يرجع إلى المرحلة التي وصل إليها تطورُ الدراسات النحوية .. وذلك أنه شاع بين الناس أن النحوَ لم تبق فيه زيادةٌ لمستزيد ، و لم يكن أمامَهم سوى التوغلِ في العناية بإتقان أساليب الجدل ، والتفنن في إخراج الألفاظ ، وإيجاد التأويلات العقلية والتعمق في التعليل ، والتفلسف فيه ، حتى ليمكنُ القولُ بأن براعة أغلب النحاة اقتصرت في هذا العصر على اصطناع منهج جديد في دراسة قضايا النحو .. يحظى فيه المنطق والفلسفة بمكانة بارزة[1] .

وكان لكثرة تشعيب الرضي للمسائل وتفريعها ، وإيراد الاعتراضات عليه وعلى ابن الحاجب والجواب عليها ، وإيراد الاعتراضات على الجواب ثم الجواب عليها وهكذا ، كان لهذا أثرُه في هذا الغموض الظاهر في أسلوب الرضي .

الاستطراد :

وهذا يجرُّ الرضي في بعض الأحيان إلى الاستطراد ، والخروجِ عن الموضوع ، وقد يكون هذا الخروجُ إلى مسألة نحوية لكن لا علاقة لها بالباب ، أو إلى موضوع غير النحو .

ومن أمثلة الاستطراد في كتابه :

خروجه من الحديث عن قوله : جاؤوا قضهم بقضيضهم . إلى الحديث عما يشبهها نحو كلمته : فوه إلى في .

---

(١) انظر : الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة ١٤٤ – ١٦٦ .

ثم قال : وهذا شيء قد عرض استطرادًا ، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم[1] .

وما فعل وهو يتحدث عن العطف على عاملين مختلفَين ، حيث تحدث عن الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب وبيان الاختلاف فيه ، ثم قال : ولنرجع إلى العطف على عاملين فنقول[2] .

كثرة الإحالات :

وهو مع ذلك لا يحب تكرار الحديث على المسائل ، ولذا بلغت الإحالات في كتابه عددا لا يستهان به ، فبلغ إحالته على ما مر ما يزيد على مائة وعشرة مواضع ، أما الإحالات على ما يجيء فقد بلغت ما يزيد على ستين ومائتي موضع ، وقد كلفني ذلك جهدا كبيرا رغبةً مني في إعادة القارئ إلى الموضع الذي أشار إليه الرضي ، وقد وجدت معظم إحالاته صحيحةً ، ومن الإحالات غير الصحيحة قوله – بعد ذكر رأي الكسائي والفراء في ترافع المبتدأ والخبر – : وقد قوينا هذا في حد العامل[3] . والواقع أنه قواه في حد الإعراب[4] .

وكثرة الإحالات في شرحه تعطيني دلالةً واضحةً على أن الرضيّ مستوعبٌ لمادته التي يشرحها ، مستحضرٌ لها في عقله ، عالم بمواطنها التي ينبغي أن تكون فيها .

الدقةُ في التعبير واختيارُ الألفاظ :

والرضي يحرِص حرصًا شديدا على الدقة في التعبير ، والدقة في اختيار

---

(١) التحقيق من ٦٤٥ –٦٤٧ .

(٢) التحقيق ١٠٣٥ –١٠٣٧ .

(٣) انظر التحقيق ٢٥٥ .

(٤) انظر صفحة ٥٩١ تعليقة ٨ وصفحة ٧٨٠ تعليقة ٦ .

الألفاظ التي تدل على المراد دلالةً واضحة ، ولذا كان كثير من مآخذه على ابن الحاجب سببُه استعمالُ ألفاظ في الحدود في غير ما وضعت له ، ولكونها تدل على ما سيقت له وعلى غيره ولكن دلالتَها على غيره أقوى .

وللرضي في كتابه هذا كلام يدل على مَلَكَة أدبيَّةٍ ، وذوق رفيع ، فمن ذلك حديثه عن « هل » من أن أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل ، فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبرُ المبتدأ فيها فعلية .. وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل إلا على قبح .. لأنه إذا لم تجد فعلًا تسلت عنه ، فإن كان أحدُ جزأي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبةَ القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إياها[1] .

ومن ذلك تمثيله لحال الكسائي في الفرار من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل بقوله :

فكنتُ كالساعي إلى مَثْعَبٍ مؤايلًا من سَبَل الراعـدِ[2]

ومن ذلك تعليلُه لجواز تأخر الخبر في نحو : سلامٌ عليك ، مع كونه جارا ومجرورا والمبتدأُ نكرةٌ ، بقوله : وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الأهم ، وللتبادر إلى ما هو المراد ، إذ لو قدمتَ الخبرَ وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلام ، ربما يذهب الوهمُ إلى اللعنة .. ولهذا انخزل أبو تمام وترك الإنشاد – على ما يُحْكَى – لما ابتدأ القصيدة وقال :

على مثلها من أَرْبُعٍ وملاعبِ

فعارضه شخص كان حاضرا ، فقال : لعنةُ الله والملائكةِ والناس أجمعين .

---

(١) التحقيق ٥٤٧ .

(٢) التحقيق ٢٢٧ – ٢٢٨ .

ولا بد هنا من ذكر بعض الملحوظات على أسلوب الرضي ، فمن ذلك أن الرضيَّ كان يُدخل « ال » على كل وبعض وغير[1] ، مع أنه قال في شرحه هذا : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة ، فالأكثر إبدالُ التنوين ، وامتناعُ دخول اللام فيهما ، وبعضهم جَوَّزَه[2] .

ومنه استعماله صيغة طَرَآن مصدرا لطرأ[3] ، ولم أجد لهذا المصدر ذكرا في معاجم اللغة .

ومنه استعماله للاعتبار وما اشتق منه بمعنى الاعتداد بالشيء ، وهذا أكثرُ من أن يحصى ، ولم أجد له ذكرا في المعاجم .

ولم يعجبني تمثيله في باب عطف النسق بقوله : الذي تزول الجبال ولا يزول أنا ، والذي تقوم القيامة ولا ينتبه أنت[4] . وهذا – وإن كان لا يعدو كونه مثالا – يوحي بشيء من التعالي في المتكلم والإهانة للمخاطَب .

وقد تردد في كتابه ألفاظٌ معينة منها : واعلم ، وفيه نظر ، وليس بوجه ، وهو الوجه ، وليس بشيء ، وتقييد إحالاته في ما يجيء بالمشيئة ونحو ذلك .

---

(١) انظر مثلا : التحقيق ٦٢٧ – ٨٨٠ .

(٢) التحقيق ٩٣٩ .

(٣) التحقيق ٥٠ .

(٤) التحقيق ١٠٣٢ .

الفصل الثالث
مذهبُه النحوي

لا نستطيع القول بأن الرضي في شرحه للكافية كان ينهج نهج البصريين ، ولا يذهب مذهب الكوفيين ولا غيرِهم ، بل نقول إنه عالم محقّق ، مطلع على آراء البصريين والكوفيين وغيرهم ، مستوعبٌ لها ، غيرُ ملزم لنفسه باتباع فريق دون آخر ، بل تجده يذكر الرأي ثم يتبعه بتأييد أو بَرَدّ ، أو يسكت عنه ، والسكوت دليل الرضا .

وهو في الأخذ بالرأي أو رده يعتمد على الأدلة والبراهين ، ويناقش أدلة المعارضين ، ويجيبُ عنها .

ويرى د/ شوقي ضيف أن الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطرازَ البغداديَّ .. فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاةَ البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين[1] .

ولعل الصوابَ أنه كان ينظر إلى الرأي القوي ذي الأدلة الواضحة القوية – في رأيه – فيتبعه ، ويزيده من التعليل والتدليل والبراهين ما يدعَمُه ويزيدُه قوةً .

موقفه من آراء البصريين والكوفيين

ذكر الرضيُّ في شرحه هذا ثمانية وسبعين رأيا للبصريين وخمسةً وتسعين

---

(١) المدارس النحوية ٢٨١ ، ٢٨٢ .

رأيا للكوفيين ، وقد بينت قبل قليل أنه لم يكن بصريَّ المذهب ولا كوفيَّهُ ، ولكنه كان ذا رأي مستقل يذكر الرأي ودليلَه ، ويعتمد الرأي ذا الدليل القوي فيؤيده ويتفق معه ، بغَضِّ النظر عن قائله ، وإن ظهر له أدلةٌ أخرى للرأي الذي يراه صوابا ذكرها . وقد يذكر الآراء دون أن يعقّب عليها بتأييد أو رد ، وذلك شأنه في معظم آراء البصريين والكوفيين .

وعند تتبعي لآراء البصريين والكوفيين التي ذكرها وجدت الرضي نَصَرَ البصريين في ثمانيةَ عشرَ رأيا ، ونصر الكوفيين في سبعةِ آراء .

وها أنذا أمثل بثلاثة أمثلة لكلٍّ منهما :

١ – قال : ومنع الكوفيون نحو : زيدا غلامُه ضَرَبَ ؛ لأنه متأخر في التقدير من وجوه .. وأجازه البصرية – وهو الحق – اكتفاءً بالتقدم اللفظي[١] .

٢ – ذهب الكوفيون إلى أن نحو : قائما – يعني في : ضَرْبِي زيدًا قائما – حالٌ من معمول المصدر لفظا ومعنى .. وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال محذوف ، أي ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائما .

والدليل على بطلان مذهب الكوفيةِ أن كلَّهم متفقون على أن معنى ضربي زيدًا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المُتَّفَقُ عليه لا يُستفاد إلا من مذهب البصريةِ والأخفش[٢] .

٣ – جوز الكوفيون في السعة تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ معا ، نحو : إلا زيدًا ضربني القومُ، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغِ على الحكم ، نحو : إلا زيدا لم أضْرِبْ، والأولى مذهبُ البصريين لعدم سماع مثل

---

(١) التحقيق ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) التحقيق ٣١٨ .

هذا ، ويمنعه القياسُ أيضا[1] .. إلخ .

ومن أمثلة نصره لرأي الكوفيين :

١ – وكذا العامل في كلّ واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر ، على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراءُ : هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صارت فضلة ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضا سببَ علامةِ الفضلة[2] .

٢ – قال وهو يعدد بعض أحكام الاستثناء التي تركها المصنفُ :

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناءُ النِّصف ، خلافا لبعض البصرية ، يقال : له عليَّ عشرة إلا خمسةً ، وكذا لا يمتنع استثناءُ الأكثر نحو : له عليَّ عشرة إلا سبعةً أو ثمانيةً ، وفاقا للكوفيين[3] .

٣ – وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكَّر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا ، كدرهم ودينار .. بكل وأخواتِه لا بالنفس والعين ، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلُّق الفعل ببعض ذلك المؤَّقت[4] .

---

(١) التحقيق ٧٢٧ .

(٢) التحقيق ٥٢ .

(٣) التحقيق ٧٦٥ .

(٤) التحقيق ١٠٦٧ .

الفصل الرابع
شواهد شرح الكافية

بنى علماءُ النحو قواعدَهم على ما سُمِع من العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ، وقد قسَّم البغداديُّ ما يُستشهَد به إلى شعر وغيره ، وذكر أن طبقاتِ الشعراء أربعٌ ... الجاهليون كامرئ القيس والأعشى – والمخضرمون كلبيد وحسان – والمتقدمون ويقال لهم الإسلاميون كجرير والفرزدق – والمولَّدون ويقال لهم المحدَثون كبشار وأبي نواس .

ثم ذكر الإجماع على جواز الاستشهاد بالطبقتين الأوليين ، أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، والرابعةُ عكسُها .

وأما غير الشعر فإما أن يكون كلامَ الله ، وهذا أفصحُ الكلام وأبلغُه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتِرِه وشاذِّه . وإما أن يكون غيره ، وقد أطال القولَ عن الاستشهاد بالحديث بين مؤيدِيه ومعارضيه ، وأدلةِ الفريقَين والردودِ عليها .

وذكر أن الرضيَّ استشهد بالحديث ، وزاد عليه الاحتجاجَ بكلام أهل البيت رضي الله عنهم[1] .

الاستشهاد بالقرآن والقراءات عند الرضي :

أكثر الرضيُّ من الاستشهاد بالقرآن الكريم على المسائل النحوية ، وكان لا يتردَّد في الاستشهاد بالقراءات المتواترة أو الشاذة ، بل استشهد بقراءتين لم أجدهما

---

(١) انظر : خزانة الأدب ١/٥ – ١٨ .

في كتب القراءات المتواترة والشاذة ، قال : وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو : جاءتني قريشٌ ، مصروفا ، أي أولادُ قريش ، قال الله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾[1] بصرف ثمود على ما قُرِئ[2] .

ولم يشر إليها أحد ممن ألف في القراءات متواترِها وشاذِّها فيما رأيت .

وقال : وأما الكوفيون ... فذهبوا إلى أن قيام المفعول به مقامَ الفاعل أولى ، لا أنه واجب ، استدلالًا بالقراءة الشاذة : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرْآنَ ﴾[3] بالنصب[4] .

ولم أجد هذه القراءة أيضا .

وهو مع هذا يرد القراءةَ إذا لم تتفق مع ما يذهب إليه سواء كانت سبعية أولا .

قال – بعد أن ذكر قراءة ابنِ عامر – قوله تعالى : ﴿ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ من المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهم ﴾[5] ببناء « زُيِّنَ » للمفعول ، ورفع « قتل » على أنه نائب فاعل ، ونصب « أولادَهم » مفعولا لقتل ، وخفضِ « شركائهم » بإضافة قتل إليه ، وذكر شواهد من الشعر ، وذكر أن الفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرف وَرَدَ على قبحه وقِلّته – : والفصلُ بغيرِ الظرفِ في الشعر أقبحُ من كل ، مفعولا كان الفاصلُ أو يمينًا أو غيرَهما ، فقراءةُ

---

(١) الشعراء ١٤١ .

(٢) انظر : التحقيق ١٤٦ .

(٣) الفرقان ٣٢ .

(٤) انظر : التحقيق ٢٤٤ تعليقة ٥ .

(٥) الأنعام ١٣٧ .

ابنِ عامرٍ ليست بذاك ، ولا نُسَلِّم تَوَاتُرَ القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعضُ الأصوليين[1] .

فالقراءة – كما ترى – سبعية ، ولكنه لا يُسَلِّم أن القراءات السبعية متواترة .

ومن ذلك قوله : إنَّ الكوفيين استدلوا على جواز العطف على الضمير المتصلِ المجرورِ دونَ إعادة الجار ، بالأشعار وبقراءةِ حَمْزَةَ : ﴿ واتَّقُوا اللهَ الذى تَسَاءَلُونَ بِهِ والْأَرْحَامِ ﴾[2] بجر الأرحام .. ثم قال : والظاهر أن حمزة جَوَّزَ ذلك بناء على مذهبِ الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا نُسَلِّم تَواتُر القِراءات[3] .

فالرضي يرى أن الظاهر أن حمزةَ قرأ بناءً على مذهبه ، والقراءةُ سنةٌ متبعةٌ ، ولا أظن أن ما ذكره الرضيُّ صحيحٌ .

وموقف الرضي هذا من القراءات موقفُ الأقدمين من النحاة من أمثال سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم ، وقد تحدث الشيخ عضيمة – رحمه الله – عن هذا الموقفِ في أول كتابه « دراسات لأسلوب القرآن » وأفاض في الحديث عنه[4] . وتحدث عنه أيضا في مقدمته للمقتضَب[5] .

والحق أن القراءة سنة متبعة ، ومن البعيد جدا أن يقرأ قارئ تبعا لما يجيزه له مذهبُه النحويُّ ، وكان الأجدر بهؤلاء الطاعنين في القراءة أن يُخْضِعُوا قواعدَهم ومقاييسَهم للقراءة ، وعلى سبيل الخصوص القراءات المتواتِرة .

استشهاده بالحديث :

بلغ عددُ الأحاديث التي استشهد بها الرضي في الجزء الأول ستةً وثلاثين

---

(١) التحقيق/ ٩٤٢ ، وهناك تفصيل فارجع إليه .

(٢) النساء ١ .

(٣) انظر : التحقيق ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ .

(٤) القسم الأول الجزء الأول من ١٩ – ٩٢ .

(٥) مقدمة المقتضب ١١١ .

حديثا ، وهو في استشهاده يكتفي بذكر موضع الشاهد الذي يريده ، وقد اختلفت درجةُ هذه الأحاديث بين الصحة والضعف ، وقد يعتمد على كتب غريبِ الحديث في ذكر ألفاظ الحديث كالحديث « الثيبُ يُعْرِب عنها لسانُها »[1] وقوله : « إنا معاشرَ الأنبياء فينا بِكْءٌ »[2] وقوله : « سابق رسول الله ﷺ بين الخيل فأتى فرسٌ له سابِقًا »[3] .

ومن الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة « اطلبوا العلم ولو بالصين »[4] ، وقوله : « لا فتى إلا عليٌّ ، ولا سيف إلا ذو الفقار »[5] و « أنا أفصحُ العرب ، بَيْدَ أني من قُريش »[6] و « الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون .. »[7] و « وجدتُ الناس أُخْبُر تَقْلِه »[8] .

ويبدو لي أن بعض النحاة الذين كانوا يستشهدون بالحديث لم يكونوا يستوثقون من صحة الحديث .

وموقف اللغويين والنحويين من الاستشهادِ بالحديث ذكره البغدادي في مقدمة الخزانة ، وملخص ما قاله : أنهم في ذلك ثلاث فرق : فرقةٌ أجازته كابن مالك والرضي ، وفرقة منعته كابن الضَّائع وأبي حيان ، وتوسط الشاطبيُّ فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُنِي بنقل ألفاظها ، ونقل عنه قوله : لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ ، وهم يستشهدون

---

(١) التحقيق ٦١ .
(٢) التحقيق ٥١٣ .
(٣) التحقيق ٦٥٠ .
(٤) التحقيق ٥٥٨ .
(٥) التحقيق ٧٦٣ .
(٦) التحقيق ٧٨١ .
(٧) التحقيق ٧٨٤ .
(٨) التحقيق ٩٨٦ . .

بكلامِ أجلافِ العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم ، وأشعارِهم التي فيها الفُحْشُ والخَنَى ، ويتركون الأحاديث الصحيحة .. ثم قال : وأما الحديثُ فعلى قِسمين : قسمٌ يعتَنِي ناقلُه بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهادُ أهل اللسان ، وقسم عُرِفَ اعتناءُ ناقله بلفظه لمقصودٍ خاص ، كالأحاديثِ التي قُصِدَ بها بيانُ فصاحته – ﷺ – والأمثالِ النبوية ، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في العربية .

وذكر أن السيوطي قد تبع الشاطبي في ذلك[1] .

ولعل الصوابَ ما ذهب إليه الشاطبيُّ والسيوطي ، فإذا ثبت الحديث بالتواتر ، وأنه هكذا نطق به رسولُ الله ﷺ ، فإنَّ عدم الاحتجاج به أمرٌ لا يُقِرُّه فكرٌ سليمٌ ولا عقلٌ قويمٌ .

استشهاده بأقوال علي بن أبي طالب رضي الله عنه :

استشهد الرضيُّ بكلام علي بن أبي طالب في اثني عشر موضعا من هذا الجزء ، واعتمادُه في هذا الاستشهاد على كتاب نهج البلاغة ، وقد شكَّك ابنُ خلكان في نسبة ما في هذا الكتاب إلى علي بن أبي طالب ، فقال في ترجمة الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ : وقد اختلف الناس في نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، هل هو جَمْعُه ، أم جَمْعُ أخيه الرضي.. وقد قيل : إنه ليس من كلام علي ، وإنما الذي جَمَعَه ونسبه إليه هو الذي وضعه ، والله أعلم[2] .

ونقل حاجي خليفة عن ميزان الاعتدال قولَه : ومن طالع كتابَ نهجِ

---

(١) قال السيوطي في الاقتراح ٥٢ : وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادرٌ جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قِلّةٍ أيضا ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى .. إلخ .

(٢) وفيات الأعيان ٣١٣/٣ .

البلاغة جزم بأنه مكذوبٌ عَلَىٰ أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله تعالى عنه ، فإن فيه السبَّ الصريحَ والحطَّ على السيدَين أبي بكر وعُمَرَ[1] .

واكتفى الإمام محمد عبده في مقدمته لشرحه نهج البلاغة بصبّ أنواعٍ من عَطِر المديح للكتاب ولجامعه ولقائله ، و لم يذكر عن صحة نسبته إليه أو عدِمها شيئًا .

أما محمد أبو الفضل إبراهيم ، وهو الذي رجعتُ إلى تحقيقه للكتاب عند تخريج أقوال الإمام علي كَرَّمَ الله وجهه ، فلم يُجْهِدْ نفسه هو الآخر في تحقيق نسبة هذه الخطب إليه ، بل اكتفى بما نقله عن المسعودي ، بأن الذي حَفِظَ الناس من خطبه نَيِّفٌ وثمانون وأربعمائة خُطبة ، وظلَّت محفوظة في الصدور حتى كان عصرُ التدوين ، فانتثرت في كتب التاريخ والأدب وغيرها ، وأن الشريف الرضيَّ لم يذكر المصادر التي رجع إليها ، إلا أنه كما يبدو من تضاعيف الكتاب نَقَلَ بعضَ ما نَقَلَ عن كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، والمقتضَب للمبرد ، وكتاب المغازي لسعيد الأموي ، وكتاب الجُمَل للواقدي ، والمقامات في مناقب أمير المؤمنين لأبي جعفر الإسكافي ، وتاريخ ابن جَرِير الطبري ، وحكاية أبي جعفر محمد بن علي الباقر ، وروايةِ اليماني عن أحمدَ بن قتيبةَ ، وما وَجَدَ بخط هشامِ بن الكلبي ، وخَبَرِ ضِرَار بن حَمزَةَ الصُّدائي ، ورواية حجيفةَ ، وحكاية ثعلب عن ابن الأعرابي . ولعله في غير ما نَقَل عن هؤلاء نقل من مصادر أخرى لم يصرِّح بها[2] .

وتحقيق نسبة هذا الكلام إليه يحتاجُ إلى كلام طويل ليس هذا مكانَه ، فأكتفي بما سبقت الإشارة إليه .

---

(١) كشف الظنون ١٩٩١/٢ .

(٢) مقدمة محمد أبو الفضل إبراهيم لنهج البلاغة ٦ – ٨ .

وأذكر الآن ثلاثةَ أمثلة لاستشهادِ الرضي بكلام الإمام علي رضي الله عنه .

قال الرضي وهو يتحدث عن حذف الخبر في نحو : كلُّ رجل وضيعتُه : هذا والظاهر أن حذفَ الخبر في مثله غالبٌ لا واجبٌ ، وفي نهج البلاغة : وأنتم والساعةُ في قرن . فلا يكون إذن من هذا الباب فلا يرد إشكالٌ[1] .

وقال وهو يتحدث عن اشتراطِ بعضِ النحاة لنصب المفعول له التشاركَ في الفاعل : وبعضُ النحاة لا يشترط تشاركَهما في الفاعل ، وهذا الذي يَقْوَى في ظني ، وإن كان الأغلبُ هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قولُ أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة : فأعطاه اللهُ النُّظرةَ استحقاقا للسُّخطةِ واستتمامًا للبليَّةِ . والمستحقُّ للسخطةِ إبليسُ والمعطي للنُّظرةِ هو الله[2] .

وقال – في الصفة المشبهة – : والأولى أن يقول فيما ليس بجنس .. إنه إن لم يُلبس فالأولى الإفراد وعدم المطابقة نحو : هم حسنون وجهًا ، وطيّبون عِرضًا ، ويجوز وجوها وأعراضا ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ منه نَفْسًا ﴾[3] وقال عليٌّ عليه السلام : فطِيبُوا عن أنْفُسِكُم نَفْسًا[4] .. إلخ .

وقد جعلت د/أميرة علي توفيق استشهادَه بكلام عليٍّ دليلًا على تشيُّعه ، وإليه أذهب أيضا ، ولكنها قالت بعد ذلك : إن الأسلوب الذي اتبعه في الإشارة إليه يدل دلالةً واضحة على اعتداله في تشيُّعه ، فهو يسوي بينه وبين غيره من الصحابة رضوانُ الله عليهم أجمعين ، فلا يخصه بالصيغة المتعارَفة عند الشيعة « عليه السلام » . ثم ذكرتْ أنها لم تعثُر على هذه الصيغة عند الرضي على الرَّغْم من اجتهادها في التتبُّع والتيقُّظ[5] .

---

(١) التحقيق ٣٢٧ .

(٢) التحقيق ٦١٢ .

(٣) النساء ٤ .

(٤) انظر : التحقيق ٧٠٨ .

(٥) الرضي الإستراباذي ١٠٣ ، ١٠٤ .

والحق أن نسخ شرح الرضي كثيرة ، والنسخةُ التي اعتمدَتْ عليها د/أميرة هي المطبوعةُ في إيران سنة ١٢٧٥ هـ ، وهي كما قالت لا يُكْتَب فيها بعد ذكره إلا رضي الله عنه ، ولكن النسخةَ التي جعلتها أصلا لتحقيق هذا الكتاب لم يُذْكَر فيها علي إلا وأردفَه بقوله : عليه السلام . ومعظم المواضع في النسخة المِصرية وهي إحدى النسخ المعتمدة يقول فيها : عليه السلام .

بل إنه حين يذكر عُمَرَ بنَ الخطاب لا يقول : رضي الله عنه ، في نسخةِ الأصل[1] .

ويؤيد ما أظنه من عدم اعتدال الرضي في تشيعه إيرادُه قصةَ الأَعرابي الذي قال :

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ما مَسّها من نقبٍ ولا دَبَر

اغفر له اللَّهُم إن كان فَجَر[2]

وما فيها من إهانة لعمر لكونه يُقْسِم إنها ليست نقباء ثم يتبين له حِنْثُه في يمينه . والله أعلم بالصواب .

استشهاده بأمثال العرب وأقوالهم :

كان لأمثال العرب وأقوالهم في هذا الشرح نصيبٌ ، وشأن الرضي في الاحتجاج بها شأن غيره ، ممن سبقه من علماء النحو واللغة ، وهذا ليس غريبا إذا علمنا أنهم قعَّدوا قواعدهم بناء على ما سمعوه من كلام العرب .

وقد احتجَّ بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في موضعين :

أحدُهما : في باب التحذير ، وهو قوله : إياي وأن يحذف أحدُكم الأرنب

---

(١) انظر مثلا : التحقيق ١٠٧٦ .

(٢) التحقيق ١٠٩٣ – ١٠٩٤ .

بالعصا ، وليذك لكم الأُسُلُ والرِّماحُ[1] .

والثاني : في باب الاستثناء : وهو قول عمر في كتابه إلى أبي موسى حين جاءه منه كتابٌ فيه : من أبو موسى ، فكتب إليه : عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتِبَك سوطا[2].

واستشهد أيضا بقول عمرو بن معد يكرب لمن شكا إليه المغص : كَذَبَ عليكَ العَسَلَ[3] .

واستشهد بمَثَلٍ قاله عبدُ الملك بن مروان لسعيد بن عمرو بن العاص وهو : أَمَكْرًا وأنت في الحديد[4] .

واستشهد بقول العرب : إذا بلغ الرجلُ الستين فإياه وإيّا الشواب[5] .

وقد بلغ عدد الأمثال والأقوال في القسم الأول ما يربو على ثلاثمائة قول ومثل ، بعضها ورد مرة واحدةً فقط ، وبعضها ورد أكثر من مرة . وهذا يعطينا دلالة واضحة على عناية الرضي بالمسموع عن فصحاء العرب ، والاحتجاج به ، ولذا تجدُه يحتكم إلى هذا المسموع سواء كانَ شعرا أو نثرا ، فيقول مثلا : وجوزَ الكوفيون في السعةِ تقدمَ المستثنى على المستثنى منه والحكمِ مَعًا في نحو : إلا زيدا ضربني القومُ .. والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا[6] .

---

(١) التحقيق ٥٧١ .
(٢) التحقيق ٧٩٦ – ٧٩٧ .
(٣) التحقيق ٩٧٩ .
(٤) التحقيق ٣٨٧ .
(٥) التحقيق ٥٧٠ .
(٦) التحقيق ٧٢٧ .

بل اعتدَّ الرضيُّ بالمسموع إذا كان له أكثرُ من رواية و لم يُجِزْ رد أيِّها إذا ثبتتْ جميعًا .

استدل الكوفيون على جواز منع العلَمَ من الصرف لعلة واحدة بقوله :

فما كان حِصْنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرْدَاسَ في مجمع

وأبطله البصريون برواية أبي العباس : يفوقان شَيْخِيَ . قال الرضي : والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وإن كان هناك روايةٌ أخرى[1] .

والأمثلة على احترامه للسماع كثيرة في كتابه هذا .

الشواهد الشعرية :

يأنس علماءُ النحو واللغة بالاحتجاج بالشعر ؛ لما يمتاز به الشعر من ثباتِه في صدور الحفاظ على الصورة التي أُنشِدَ عليها ، والوزنُ والقافيةُ الموحَّدان ساعدا على هذا الحفظ ، وقد ثبت عنايتهم بالسماع من العرب ومجالستِهم ، ونقْلَ الرواة من أشعار العرب شيئًا كثيرا ، ومع ذلك يرى أبو عمرو بن العلاء أنه لم يصلنا مما قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءنا وافرا لجاءنا علم وشعر كثير[2] .

وقد ذكرت ما ذكره البغدادي عن طبقات الشعراء ، وأنهم اتفقوا على الاحتجاج بأشعار الجاهليين والمخضرمين ، وأن الصواب الاستشهاد بشعر الإسلاميين دون المولَّدين[3] .

ونرى الرضيَّ يستشهد بأشعار من يطلق عليهم المولَّدون كأبي تمام، والمتنبي

---

(١) التحقيق ١٠٥ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ٢٣ .

(٣) صفحة ٦٧ من الدراسة .

وأبي نواس ، وأشجع بن عمرو السلمي ، وابن دُرَيد .

وقد دافع البغدادي عن احتجاج الرضي ببيت أبي نُوَاس :

غير مأسوف على الزمن ينقضي بـالهم والحزن

بقوله : وهو ليس ممن يستشهد بكلامهم ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا لم يقل كقوله[1] .

قالت د/أميرة علي توفيق : ودفاعُ البغدادي ضعيفٌ ، وأنا أعتقد أن الرضي كان يقصد الاحتجاج بشعر ذوي الذوق العربي الصحيح ، والحس اللغوي السليم . ذلك أنه أدرك أنهم مورد ثَرِيّ يخصب اللغة ويقيها الذبولَ والجفافَ . ثم إنه يعتقد أن حق المحدَثين في أن يحتج بكلامهم أمرٌ مقرَّر بالطبيعة لا مساغ للنزاع فيه ، وأن من أنكروه لم ينكروه بقول يناقَشُ أو حجةٍ تُقْبَل ، كما أنه يتفق مع ابن جني[2] .. في قوله : إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[3] .

وأقول : إن الاحتجاج بأقوال المولدين وضعٌ للشيء في غير موضعه ، وإعطاءٌ للحق غيرَ ذويه ، وإذا أقررنا ذلك فلا بأس بأن نستشهد بقول كل من هَبّ ودبَّ ، سواءٌ كان المستشهد بشعره جاهليا أو عاش في القرن الأول أو الرابع عشر أو ما بعده ، ومن المعلوم أنه زان على الألسنة آثارُ لكنة الأعاجم منذ اختلط بهم العرب ، فدخل في اللسان ما ليس منه ، وشاع اللحن بين المتكلمين ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، لكن لا يصح القياسُ عليه .

---

(١) خزانة الأدب ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) الخصائص ١/٣٥٧ نقلا عن أبي عثمان المازني .

(٣) الرضي الإستراباذي ١١٥ ، ١١٦ .

فالأولى – محافظةً على اللغة وصيانةً لها – أن يُحتاط في الأخذ ممن عاش بعد الخمسين والمائة للهجرة أشدَّ احتياط ، ولنسمع منهم ونعجَب بقولهم إذا استحق الإعجاب ، لكن إن خرجوا عن قواعد اللغة فلنحذرْ من اتخاذ كلامهم أصلا نبني عليه قواعدَنا ، أو نقيسُ به مقاييسنا .

بلغ عددُ الأبيات التي استشهد بها الرضيُّ في القسم الأول ثلاثة وسبعين وثلاثمائة بيتٍ نسب منها تسعة وثلاثين بيتا إلى قائليها . ثلاثةٌ لكل من امر ئ القيس وذي الرمة وجرير والمتنبي ، واثنان لكل من الفرزدق ، وأبي ذؤيب ورؤبة وحاتم والأعشى وأبي تمام ، وبيت واحد لكل من الكميت وأعشى باهلةَ – وقد اكتفى بقوله : قال الأعشى ، ومعلومٌ أن الأعشى إذا أُطْلِق انصرف الذهن إلى صناجة العرب ميمون بن قيس – والخنساء ، والراعي ، ولَبيد ، والحُطَيئة ، والأحوص ، والنابغة ، وحسان ، والشمّاخ ، وابن ميادة ، والخِرنِق ، والمِرَار الأسدي ، وأبي طالب ، والعجّاج .

والأبيات مجهولة القائل بلغت سبعة وأربعين بيتا وهو عددٌ لا يستهان به ، وعلى الرغم مما بذلته من جهود في سبيل معرفة قائليها فإني لم أستطع ، وكثير من هذه الأبيات لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب النحو ، ولعل ذلك لأن النحاةَ يَنْقُل بعضهم عن بعض ، وإذا رأوا الشاهد عند من يثقون به لم يهتموا بِعَزْوه إلى قائله .

قال البغدادي ، بعد أن أورد كلاما لابن النحاس يردُّ به على الكوفيين استشهادَهم بقوله :

ولكنني من حبها لعميدُ

قال : ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهولَ قائلُه وتتمتُه إن صدَرَ من ثقة يُعْتَمَد عليه قُبِل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحَّ الشواهد ، اعتمد

عليها خلفٌ بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيبَ بها ناقلوها ، وقد خَرَجَ كتابه إلى الناس والعلماء كثير ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبِه وكيدةٌ ، ونُظِرَ فيه وفُتِّشَ ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكَر[1] .

وأذكر هنا أرقام الشواهد التي لم أعثر على قائليها ، وعسى أن يأتي الله بمن يستطيعُ أن يدلّنا عليها ويرشدنا إليها :

١٣ - ١٤ - ١٨ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٣ - ٥٧ - ٧٥ - ٧٧ - ٨٢ - ٨٣ - ٩٣ - ٩٨ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٤ - ١٤٧ - ١٥١ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ٢٠٨ - ٢١٣ - ٢٤٥ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٥ - ٢٦١ - ٢٧١ - ٢٧٥ - ٢٧٩ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٣١٣ - ٣١٨ - ٣٤٠ - ٣٤٥ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٦ - ٣٥٩ - ٣٦٣ - ٣٦٧ - ٣٧٢ - .

وأشير هنا إلى أني التزمت ترقيم البغدادي للشواهد في خزانته رغبةً مني في تسهيل اطلاع من يريد المزيدَ من المعرفة ؛ ذلك لأن البغدادي يطيل الحديث عن الشواهد وما يتعلق بها . ومن أجل هذا فستجد في الصفحة ٣٤٥ من التحقيق تخريجَ البيت رقم ١٧٥ وهو قوله :

أستغفرُ اللهَ ذنْبًا لست مُحْصِيَه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

مع أن رقم البيت الذي قبله ٨١ ولكن البغداديَّ لم يُخَرِّجه عند أول ذكره ، وأحببت أن أخرجه هناك .

والبيت الذي لا يُخَرِّجُه البغدادي في خزانته أَدَعُه بلا رقم ، ومن ذلك قوله :

---

(١) خزانة الأدب ١/١٦ ، ١٧ .

والله لولا أن تَحُشَّ الطَّبَّخُ بي الجَحِيمَ حيث لا مُسْتَصْرِخُ[1]

وقوله :

يا ليت زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحا[2]

وقوله :

ستقرع منها سِنَّ خَزْيَانَ نَادِمٍ إذا اليومُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ العَصَبْصَبُ[3]

وسبب عدم تخريج البغدادي للأول منها أن الرضيّ لم يورد إلا قوله : لا مستصرخ ، والحقيقة أن هذه ليست عادة البغدادي .

أما البيت الثاني والثالث فليسا في النسخة التي أعتمد عليها .

« بعض أمور تتعلق بالشواهد الشعرية »

نسب البغدادي في الخزانة ٤/٤١٩ إلى الأنباري في الإنصاف أنه يقول : إن قوله :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القلوصَ أبي مَزَادَة[4]

لبعض المدنيين المولدين ، ولم أجد هذا الكلام في الإنصاف عند رده على استشهاد الكوفيين بالبيت .

قول الشاعر :

أفي الولائم أولادًا لِوَاحدةٍ وفي العيادة أولادًا لعَلَّاتِ

بيتٌ مجهولُ القائل ، ولكن نسبه محققُ شرح الكافية الشافية صفحة ٧٦٦

---

(١) التحقيق ٣٤١ .

(٢) التحقيق ١٠٢٨ .

(٣) التحقيق ١٠١٦ .

(٤) التحقيق ٩٤١ .

إلى هند بنت عُتْبَةَ وخرَّجَهُ تخريجا ليس له ، وإنما هو لقولها :

أفِي السلمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وغِلظَةً وفي الحرب أشْبَاهَ النساء العوارِكِ[1]

قول الشاعر :

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ ياللكهول وللشُّبانِ للعـجب[2]

قال عنه البغدادي في الخزانة ١٥٤/٢ : هذا البيت من شواهد جُمَل الزجَّاجي وغيرِه ولم ينسبه أحدٌ إلى قائله .

وقد وجدته مع ما ينسب إلى عمرو بن معد يكرب في ديوانه صفحة ١٨٥ .

قول الشاعر :

وكأنه لَهِقُ السَّراة كأنَّهُ ما حاجِبَيه معينٌ بِسَوادِ[3]

قال البغدادي في الخزانة ١٩٩/٥ : وهذا البيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل .

أقول : وجدت البيت في الصبح المنير في شعر أبي بصير صفحة ٢٤٠ منسوبا إلى الأعشى .

عدد الشعراء الذين استشهد الرضي ببعض شعرهم ثمانيةٌ وأربعون ومائةُ شاعر .

---

(١) التحقيق ٦٨٤ .

(٢) التحقيق ٤١٦ .

(٣) التحقيق ١٠٨٩ .

الفصل الخامس
موقف الرضي من ابن الحاجب

اتسم موقفه من ابن الحاجب فيما حققته بالحدة والصرامة ، وقد سجلت مآخذه على ابن الحاجب فبلغت تسعين مأخَذًا ، بعضها يتعلق بالحدود في الكافية ، وبعضها مآخذ عليه في شرحه للكافية ، وفي شرحه للمفصل ، وعددتُ المواضع التي أيدَ فيها ابنَ الحاجب فلم تتجاوز ستةَ مواضع ، وكان في بعض الأحيان يَعْمِد إلى كلام ابن الحاجب فينقله في هذا الشرح ، فإن وجد عليه اعتراضا ذكر اسمه وردَّ عليه ، وإن لم يجد ترك نسبةَ الرأي إليه . ولعل لتعاصرهما دورا في ذلك ، والمعاصرةُ – كما يقولون – حجابٌ ، وقد يكون لاختلافهما في كون أحدِهما سُنِّيًّا والآخرِ شيعيًّا اليدُ الطولى في ذلك .

مع أن مآخذه التي أخذها عليه ليست كلُّها صوابا ولها – كما أرى – توجيه .

ولنأخذ أمثلة من هذه المواقف . فمن تأييده له :

١ – عرّف ابنُ الحاجب المعرَب بأنه : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل ، ثم جعل اختلافَ آخرِ المعرب حكمًا من أحكامه ، فقال الرضي : هذا الذي جعله المصنفُ بعد تمام حد المعرب حكما من أحكامه لازمًا له ، جعله النحاةُ حدَّ المعرب فقالوا : ما يختلف آخره باختلاف العامل ، قال المصنفُ – وهو الحق – يلزم منه الدور[1] .. إلخ .

---

(١) التحقيق ٤٢ .

٢ – وقال الرضي : واعلم أن مذهبَ النحاةِ أن بابَ غلامي مبني لإضافته إلى المبني ، وخالفهم المصنفُ – كما رأيت – لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه ، وهو الحق ، بدليل إعراب نحو : « غلامُه وغلامُك وغلاماي » ومن أين لهم أن الإضافة إلى المبني – مطلقا – سببُ البناء[١] .

٣ – لمّا ذكر الرضي المواضعَ المختلفَ فيها في باب الترخيم قال : فمنها اسمٌ أزال الترخيمُ سبب حذفِ حرفِ لينٍ منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أعلون وقاضون – على هذه اللغة – يا أعلَى ويا قاضِي ... وقال المصنف – ونعم ما قال – لو قيل يا أعلَ ويا قاضِ في هذه اللغة لم يَبْعُدْ[٢] .

٤ – اشترط جمهور النحاة الاشتقاقَ في الحال ، وإن وجدوا الحال جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ..

قال الرضي : قال المصنف – وهو الحق – لا حاجة إلى هذا التكلف لأن الحال هو المبين للهيئة – كما ذكره في حده – فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصلَ فيه المطلوبُ من الحال ، فلا يُتَكَلَّفُ تأويلُه بالمشتق .

وكذا رد عليهم في اشتراط اشتقاق الصفة[٣] .

أما ما أخذه الرضيُّ على ابن الحاجب فأنواع :

منها أنه كان يأخذُ عليه نُقصانَه لبعضِ الحدود :

قال ابن الحاجب : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد[٤] .

قال الرضي : كان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر[٥] .

ومنها نقضُه لبعض آرائه :

---

(١) التحقيق ٩٥ .

(٢) التحقيق ٤٨٧ .

(٣) التحقيق ٦٦٢ – ٦٦٣ .

(٤) التحقيق ١٦ .

(٥) التحقيق ١٧ .

قال ابن الحاجب : الرفع علم الفاعلية[1] .

وقال الرضي : الأولى أن يقال : الرفعِ علمُ كون الاسم عمدةَ الكلام[1] .

وقال أيضا : وليس صرفُ نحو : « أجـل » لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا – كما أشار إليه المصنف[2] – .

ومنها نقده لترتيب الرضي لموضوعات كافيته :

قال الرضي : وكان ترتيبُ الكلام يقتضي أن يذكر المصنفُ ههنا المواضعَ التي يجب فيها تقديمُ المبتدأ ، والمواضعَ التي يجب فيها تأخيرُه ثم يذكرَ المواضع التي يصحُّ فيها تنكيرُ المبتدأ[3] .

وأحيانا يهجم على ابن الحاجب هجومًا لا مبرر له :

– عَرَّفَ ابنُ الحاجب المنادى ، وقال الرضي بعد شرح التعريف : وقد تصلَّف المصنفُ بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشريَّ لم يحدّ المنادي لإشكاله .. إلخ . ثم قال : والظاهرُ أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله[4] .. إلخ .

– استدل ابن الحاجب على امتناع عمل اسم الإشارة في أول الحالَين – يعني نحو هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا – بأن المبتدأ إذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال .

قال الرضي : وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ، أما أولا .. إلخ[5] .

---

(١) التحقيق ٦١ .
(٢) التحقيق ١٣٦ .
(٣) التحقيق ٢٥٨ .
(٤) التحقيق ٤٠٦ .
(٥) التحقيق ٦٦٦

– قال ابنُ الحاجب : لا يجوز إضافةُ الصفة إلى الموصوف؛ لأن توافقهما في الإعراب واجبٌ .

وقال الرضي : وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف فلا نُسَلِّم له[1] .

ومن ذلك رده لما نقل ابن الحاجب عن النحاة .

قال الرضي : وليس الأمر كما زَعَمَه المصنفُ من قوله : يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فإنَّ كُلَّهُم أطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا[2] .

قال ذلك رادًّا على ابن الحاجب ، نقله عن الكوفيين إجازة العطف على معمولي عاملَين مطلقا[3] .

على أن الرضي لم يكن محقا في جميع مآخذه على ابن الحاجب ، ومما أراه أخطأ فيه قولُه :

وكان عليه أن يذكر ههنا « هذان واللذان » – يعني مع الملحق بالمثنى – لأن ظاهرَ مذهبه – كما ذكر في شرح المفصل – أنها صِيَغٌ موضوعة للمثنى غيرُ مبنية على الواحد .

أقول : كلام ابن الحاجب في شرح المفصل[4] يدل على أنهما مبنيان ، وهو الآن في قسم المعربات فلذا لم يذكرهما[5] .

والرضي قد ينقل من ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل أو في شرحه لكافيته ولا يشير إليه ، لأنه لا اعتراض له على ما يقول ، ومن ذلك :

---

(١) التحقيق ٩٢٣ .
(٢) التحقيق ١٠٣٤ .
(٣) شرح ابن الحاجب لكافيته ٥٩ .
(٤) ٤٧٩/١ .
(٥) التحقيق ٧٨ .

١ – حديث ابن الحاجب في شرح المفصل وحديث الرضي في هذا الشرح عن نحو : ضربي زيدًا قائما ليسا ببعيدين عن بعضهما ومع ذلك لم يذكُره الرضيُّ[١] .

٢ – قال الرضي : وشرط بعضهم أن يكون معمولُ الفعل الذي يصاحبه المفعولُ معه فاعلًا كما في سرت وزيدا ... ثم قال : وينتقض ما قاله بنحو : حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعولٌ – في المعنى – إذ المعنى يكفيك[٢] .

وقال ابنُ الحاجب : ومن قال : إنه مشارك لفاعلٍ فإنه توهم اختصاصَ المفعول معه بذلك ... ويُضْعِفُه إطباقهم على أن زيدا في : حسبك وزيدا درهم ، مفعول معه ، والمعنى كفاك وزيدا درهم[٣] .

والنصّان – كما ترى – متقاربان ولم يشر الرضيُّ إلى ابن الحاجب .

٣ – قال الرضي – بعد ذكر أقوالهم في العامل في البدل والمعطوف : وفائدةُ الخلاف في هذا كله جوازُ الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل في الثاني غيرُ الأول ، وامتناعُه عند من قال : العامل فيهما هو الأول[٤] .

وقد أشار ابن الحاجب لهذه الفائدة فقال :

وقد أُخِذَ من هذا الخلاف صحةُ الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عاملٍ مثلِ الأول .. وأكثرُ الناس على أنه لا يجوز الوقفُ على المتبوع دون تابعه[٥] .

---

(١) انظر : التحقيق ٣١٧ – ٣٢٦ ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٩٦/١ – ٢٠٠ .

(٢) التحقيق ٦١٨ .

(٣) شرحه لكافيته ٣٩ .

(٤) التحقيق ٩٦٦ . .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٤٣٥/١ .

٤ – ومن أعجب العجب سطو الرضي على عبارة ابن الحاجب في باب الاستثناء ، حيث أوردا جميعا أن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته ، وذكرا ما يمكن أن يؤول عليه الكلام ، ونسبا إلى القاضي قوله : إن المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد[١] .

وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته : والمذهب الثالث ، وهو المستقيم المندفع عنه الإشكالات ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى مراد به الجميع[٢] .

وقال الرضي : وقال آخرون – وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم – إن المستثنى داخل في المستثنى منه[٣] .

ومع هذا لا يذكر ابنَ الحاجب ولا يشير إليه .

ومما يدلُّ على حرص الرضيّ على الاعتراض على ابن الحاجب ، قصدًا للاعتراض ليس إلا اعتراضُه عليه في حدِّه للتمييز ، ثم يقف بعد هذا مكتوفَ اليدين فلا يورد لنا تعريفًا يصحِّح به خطأ ابن الحاجب[٤] .

---

(١) انظر : التحقيق ٧١٩ وما بعدها ، وإيضاح ابن الحاجب للمفصل ١/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٤٤ .

(٣) التحقيق ٧١٩ .

(٤) التحقيق ٦٩١ .

الفصل السادس
نظرة تقويمية للكتاب

الرضي كغيره من العلماء يصيب ويخطئ ، ويُحْسِنُ ويسيء ، وهذا شأن البشر ، وإذا نظرنا للكتاب الذي بين أيدينا لنحكم عليه ، فإن من الحق أن نعطيه ما يستحق ، ونذكرَ حسناته كما نذكر مآخذنا عليه ؛ لأن هذا هو النقد القويم ، ولا يقتصر النقدُ على ذكر الأخطاء .

ولنبدأ بذكر المحاسن :

إن من أول ما يذكر له فيشكر ، أنه جمع لنا في هذا الكتاب الكثير الكثير من المسائل النحوية وآراء النحاة بدءا بأبي عمرو بن العلاء وانتهاء بمعاصريه كابن مالك وابن عصفور .

ثم إن طريقته في عرض المسائل وبسطِها بسطًا تاما وذكر ما يتعلق بها وما يتفرع عنها طريقةٌ جدُّ حَسَنَةٍ .

ومن أمثلة هذا البسط والاستيعاب جمعُه لما يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله في مكان واحد ، وذلك عند حديثه عما يجب رفعه في باب الاشتغال[1] .

ومما أجاده وأحسنَ تعليلَه خلوُّ الجملةِ المعطوفة على الصلة من الضمير في نحو : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ ، فيقول :

والذي يقوى عندي أن الجملةَ التي يلزمها الضمير - كخبر المبتدأ والصفةِ

---

(١) التحقيق ٥٢١ وما بعدها .

والصلةِ – إذا عطفت عليها جملةً أخرى متعلقةً بالمعطوف عليها معنى – بكون مضمونِها بعدَ مضمون الأولى متراخيا أولا أو بغير ذلك – جاز تجردُ إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاءً بما في أختها التي هي قرينتُها وكجزئِها ، سواءٌ كان مضمون الأولى سببًا لمضمون الثانية – كما في مسألة الذباب – أولا كما تقول ... الذي جاء فغربت الشمْس زيدٌ .. وتقول : .. التي جاء زيدٌ فغربت الشَّمْسُ[1] .

ومما يعد له من الحسنات ما سبق إليه من آراء :

فمن ذلك : تعريفُه المفعولَ به بأنه : ما يصح أن يعبَّر عنه باسمِ مفعول غير مُقَيَّد ، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا[2] .

ومنه تعليله لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في نحو : ياتيم تيم عدي على رأي سيبويه ، بأنه لتكرار الأول بلفظه ، فكأن الثاني هو الأول وكأنه لا فصل[3] .

ومنه تعليلُه لجواز نحو : يا أبتا ويا أمّتا بأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتي ويا أمتي فإنه جمعٌ بين العِوض والمعوض[4] .

ومنه : حديثُه عن الضمير الذي يشتغل به المفسِّر الواقع بعد إلا ، وكون هذا المشتغَل به ضميرين مرفوعا ومنصوبا ، أو ضميرا ومتعلَّقا به ، أو متعلَّقَين بضميرَين مختلفَين رفعا ونصبا ، وتفصيل الحديث عن تقدير كلّ مسألة من هذه المسائل ، وعن تسليط الفعل على الاسم المتقدّم . كل هذا حديث جديد لم أعثر عليه عند غيره ممن سبقه[5] .

---

(١) التحقيق ١٠٣١ – ١٠٣٢ .

(٢) التحقيق ٣٩١ .

(٣) التحقيق ٤٦١ .

(٤) التحقيق ٤٦٨ .

(٥) التحقيق ص ٥٦٤ – ٥٦٧ .

ومنه : تجويزُه لتقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب ، وتعليلُه ذلك بأنه مع واو العطف – الذي هو الأصل جائز[1] .

لعل الرضي سبق إلى القول بأن « علما » في نحو : أنت الرجل علما تمييز محول عن الفاعل[2] .

وقد انفرد الرضي بآراء خاصةٍ أذكر منها :

١ – قوله بجواز نيابة المفعول الثاني عن الفاعل ، معرفة كان أو نكرة ، واللبس مرتفع مع إلزام كلٍّ منهما مركزه[3] .

٢ – قوله : إن نيابة ثاني مفعولي أعلمت عن الفاعل أولى – من حيث القياس – من نيابة ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى[4] .

٣ – قوله : بجواز كون « حقا » في نحو : زيد قائم حقا ، منتصبا بالجملة السابقة عليه ، وهي زيد قائم ، يعني عن تمام الجملة .

٤ – قوله في التحذير والإغراء : إن الواو في نحو : إياك والأسد ، وشأنك والحج ، لا يمتنع أن يُدَّعى أن تكون بمعنى مع[5] .

٥ – يرى ابن الحاجب في نحو : ما لزيد وعمرو وجوب العطف[6] .

ويرى الجمهور أنه مختار ، وقال الرضي : والأولى أن يقال : إنْ قصد النصُّ على المصاحبة وجب النصبُ وإلا فلا[7] .

---

(١) التحقيق ٦٣٠ .
(٢) التحقيق ٦٧٠ .
(٣) التحقيق ٢٤١ .
(٤) التحقيق ٢٤٣ .
(٥) التحقيق ٥٧٧ .
(٦) شرحه لكافيته ٣٩ .
(٧) التحقيق ٦٢٥ .

٦ – قوله : ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة ، ويقويه لزومُ تنكير ما أضيف حينٌ إليه ، فإذا انتصب حينٌ بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف ، أي لات حين حين مناص[١] .

٧ – إجازته إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، وقوله : لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا[٢] .

هذا ولابد من الإشارة قبل الانتهاء من الحديث عما سبق إليه وما انفرد به إلى أن ذلك كلَّه حَسْبَ ما اطلعت عليه من كتب النحو ، وأنه لا مانع من أن يكون مسبوقا إلى رأي مما أثبتُّه أو مشارَكا فيه ولكني لم أطلع على ذلك .

المآخذ :

قسمت هذه المآخذ إلى ثلاثة أقسام :

أ – مآخذ عامة .

ب – أخطاء في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها .

جـ – تناقضات .

أولا/المآخذ العامة مرتَّبةً حسب ورودِها في الجزء المحقق من الشرح :

١ – ادعى أن اضْرِبْ مأخوذٌ من تضرب بالاتفاق[٣] ، مع أن هذا الرأي للكوفيين وحدَهم ، وقد ردَّه الأنباري في أسرار العربية[٤] .

٢ – نقل خلافا بين النحاة في النقل عن سيبويهِ والأخفش في دخول الفاءِ في خبر إن ، و لم يبيِّن الصحيحَ من هذه النقول[٥] .

---

(١) التحقيق ٨٧٠ .

(٢) التحقيق ٨٨٢ .

(٣) التحقيق ١٨ .

(٤) صفحة ٣١٨ – ٣٢٠ .

(٥) التحقيق ٣١٠ .

٣ – ادعى أنه لم يرد خبرُ لا العاملةِ عملَ ليس منصوبا في شيء من كلامهم . والصواب أنه ورد . ومن ذلك :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقول النابغة الجعدي :

وحلت سوادَ القلب لا أنا مبتغٍ سواها ولا عن حبِّها متراخيا[١]

٤ – نقل أن غير سيبويه يجيز في نحو : اسحارَّ مرخما الكسرَ أيضًا للساكنين[٢] .

وقد بحثت كثيرا و لم أجد من أجاز هذا غير ابنِ الحاجب[٣] .

٥ – ادعى أن الفعل لا يرفعُ ما قبله باتفاق جميع النحاة[٤] .

والحق أن الكوفيين أجازوا في نحو قول الله تعالى : ﴿ وإنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ من بَعْلِها نُشُوزًا .. ﴾[٥] وفي : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٦] أن يكون امرأةٌ وأحدٌ مرفوعَين بالفعل المذكور كما نقل عنهم ذلك الأنباريُّ في الإنصاف[٧] وابنُ هشام في المغني[٨] .

٦ – ادعى عدمَ الخلاف في نصب نحو : مِيل وفَرسَخ على الظرفية[٩] .

ونقل صاحبُ الهمع أن السهيليَّ يزعُم أن انتصابَ هذا النوع انتصابُ

---

(١) التحقيق ٣٤١ .
(٢) التحقيق ٤٨٨ .
(٣) الإيضاح لابن الحاجب ٣٠١/١ .
(٤) التحقيق ٥٢٠ .
(٥) النساء ١٢٨ .
(٦) التوبة ٦ .
(٧) صفحة ٦١٥ – ٦٢٠ .
(٨) صفحة ٧٥٧ .
(٩) التحقيق ٤١٥ – ٤١٦ .

المصادر ، لا انتصابُ الظروفِ ، لأنه لا يُقَدَّرُ بفي[1] .

٧ – جعل قول الشاعر :

مها مِهًا وخُرُوقًا لا أنيسَ بها إلا الضوابحَ والأصداءَ والبُومَا

مثلَ : لا أحَدَ فِيها إلا زيدًا[2] .

والحق أن الاستثناء في البيت مُنقطع بخلاف المثال فإنه متّصل .

ثانيا/أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها ، مرتبةً حَسَبَ تاريخ وفَيَات قائليها :

أ – سيبويه :

١ – نسب إليه الحزمَ بامتناع صرف نحو هِنْد عَلَمًا لمؤنث[3] .

والحق أن سيبويه خيَّر في الصرف وعدمه ، واختار ترك الصرف[4] .

٢ – قال الرضي : وظاهر كلام سيبويه أن المصدر – يعني في نحو : له صوتٌ صوتَ حمار – منصوب بقوله : له صوت لا بفعل مقدّر[5] .

وصرح سيبويه في الكتاب بخلاف هذا فقال : ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ، فقد أضمرتَ فعلا بعد « له صوت » وصوتَ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يُخَرّج عليه الفعل ، لأنك إذا أظهرت الفعلَ الذي لا يكون المصدَرُ بدلا منه احتجت إلى فعل آخر تُضْمِره[6] .

---

(١) الهمع ١٩٩/١ .
(٢) التحقيق ٧٦٢ .
(٣) التحقيق ١٤١ .
(٤) الكتاب ٢١/٢ .
(٥) التحقيق ٣٧١ .
(٦) الكتاب ١٧٩/١ .

٣ – قال الرضي : وأما إذا لم يكن المصدرُ للتشبيه ، وجاء موصوفا ، نحو : فإذا له صوتٌ صوتٌ حسن ، فقال سيبويه : يجب رفعُه على أحد وجهين[١] .. إلخ .

وسيبويه لم يوجب رفعَه بل قال : هذا باب ما يُختارُ فيه الرفع إذا ذكرت المصدرَ الذي يكون علاجا .

وذلك إذا كان الآخِرُ هو الأولُ ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن[٢] .

٤ – نسب إليه أن مما يلزمه الظرفيةُ عنده صفة زمانٍ أقيمت مُقامهَ[٣] .

والحق أن سيبويه لم يوجبه بل اختاره ، قال في الكتاب[٤] : ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ، ويقبح أن يكون غيرَ ظرف ، صفةُ الأحيان تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا .. إلخ .

٥ – قال الرضي : ما أرى عطفَ البيان إلا البدل – كما هو ظاهر مذهب سيبويه[٥] .

والحق أن هذا لا يظهر من كلام سيبويه ، فقد ذكر سيبويه في كتابه أمثلةً لعطف البيان وأحيانا يكتفي بكلمة عطف ، وأحيانا يقول عطف البيان[٦] . وقال سيبويه بعد ذكر بيت رؤبة : يا نصر نصرا نصرا[٧] وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه .

---

(١) التحقيق ٣٧٤ .
(٢) الكتاب ١/١٨٢ .
(٣) التحقيق ٥٩٩ .
(٤) الكتاب ١/١١٦ .
(٥) التحقيق ١٠٧٣ –١٠٧٤ .
(٦) الكتاب ١/٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
(٧) الكتاب ١/٣٠٥ .

ب – يونس :

نقل أن الوزنَ المشتركَ فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثِّر في منع الاسم الصرفَ مطلقا خلافا ليونس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب[1] .

ونقل عنه سيبويه خلافَ هذا قال : زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارِبْ من قولك : ضارِبْ وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميته ضَارَبَ وكذلك ضَرَبَ ، وهو قول أبي عمرو والخليل[2] .

قلت : هذا عكس ما نقله عنه الرضي .

جـ – هشام بن معاوية الضرير :

لا أستطيع الجزم في هذه المسألة بأن الرضيَّ مخطئ أو مصيب ؛ لأن الضرير لم يترك لنا مؤلفاتٍ يمكن أن نأخذ منها الصحيحَ في نسبة المسائل إليه .

نقل عنه الرضي أن ناصب الفضلات هو الفاعل[3] .

ونقل عنه الأنباري قوله : ونصَّ هشامُ بن معاويةَ صاحبُ الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائما تنصب زيدا بالتاء وقائمًا بالظن[4] .

د – الأخفش سعيد بن مسعدة :

١ – قال الرضي : وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما[5] .

---

(١) التحقيق ١٨٢ .
(٢) الكتاب ٧/٢ .
(٣) التحقيق ٥٣ .
(٤) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ .
(٥) التحقيق ١٥٩ .

كلام الأخفش في معاني القرآن خلاف ما ذكره عنه الرضي ، فقد قال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ لقد نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾[1] : إن مواطن لا تنصرف ، وكذلك كلُّ جمعٍ ثالثُ حروفِه ألفٌ وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة[2] .

ونقل المبرد عن الأخفش أنه كان يصرف نَحْوَ ذلك في النكرةِ[3] .

٢ – نسب الرضي إليه أنه يقول : إن نصبَ المفعول معه منقول عن الواو ؛ لأن نصبه عنده نصبُ الظروف[4] .

وسبق أن نسب هذا الرأي إلى السيرافي[5] ، وهو مثبت على هامش كتاب سيبويه[6] .

وقد صَرَّحَ بنسبته إلى الأخفش أبو الفتح بن جني[7] .

٣ – نسب الرضي إلى الأخفش أنه يجيز زيادةَ الفاء في جميع خبر المبتدأ[8] ، وهو تابع لكثير من النحاة كابن جني[9] ، وابن مالك[10] ، وعبد القاهر[11] ، وابن يعيش[12] .

والأخفش حين ذكر ذلك في معاني القرآن قال : وزعموا أنهم يقولون :

---

(١) التوبة ٢٥ .
(٢) معاني القرآن ٣٢٨ .
(٣) المقتضب ٣/٢٤٥ .
(٤) التحقيق ٦٢٠ .
(٥) التحقيق ٣٢٦ .
(٦) ١/١٥٠ .
(٧) سر الصناعة ١٤٤ .
(٨) التحقيق ٣٠٧ .
(٩) سر الصناعة ٢٦١ .
(١٠) شرح الكافية الشافية ١/٣٧٨ .
(١١) المقتصد ١/٣١٣ .
(١٢) شرح المفصل ١/١٠٠ .

أخوك فوجد ، بل أخوك فجهد ، يريدون أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد ، فيزيدون الفاء[1] .

وذكر الرضي أن الأخفش ينشد شاهدا على ذلك :

وقائلةٍ خولانُ فانكح فَتَاتَهم وأُكْرُومَةُ الحيَّينِ خِلْو كَمَا هِيَا[2]

مع أن الأخفش حين ذكر البيت قال بعده : فكأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلالُ فانظر إليه ، أي هذا الهلال فانظر إليه .

فليس الأخفش – كما أرى – يُجيزُ زيادةَ الفاء مطلقا ، بل يكتفي بما ورد عن العرب ، وتقديره في البيت هو تقدير سيبويه[3] .

٤ – قال الرضي[4] : وأجاز الأخفشُ وصفَ النكرة الموصوفة بالمعرفة قال : ﴿ الأَوْلَيَانِ ﴾[5] صفة ﴿ آخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾[5] .

ولم يذكر الأخفش في معاني القرآن إلا أن « الأوليان » بدلٌ . قال : لأنه حين قال بـ ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ﴾ كأنه قَدْ حَدَّهُما ، حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال : الأوليان : فأجْرَى المعرفةَ عليهما بَدَلا[6] .

٥ – نسب إليه أنه يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما[7] .

والمراجع التي بين يدي تنسب إليه المنعَ[8] .

---

(١) معاني القرآن ١٢٥ .
(٢) التحقيق ٣٠٨ .
(٣) انظر : الكتاب ٦٥/١ .
(٤) التحقيق ٩٩٢ .
(٥) المائدة ١٠٧ .
(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٦٦/١ .
(٧) التحقيق ١٠٦٦ .
(٨) انظر : المقتضب ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، والتسهيل ١٦٤ ، والتصريح ١٢٣/٢ .

هـ – المبرد :

حظي المبردُ بأكبر قدر من الأخطاء في النسبة إليه ، والحق أن الخطأ في نسبة هذه الآراء إليه ليس مختصا بالرضي ، بل يشاركه في كثير من هذه النقول كثيرٌ من النحاة ، ولهذا في رأيي سبب واحد ، وهو أن يكون المبرد يقول في المسألة قولا فينقله النحاةُ عنه ثم يرجع عنه ، ويكتفي النحاة بالقول الذي كتبوه عنه ، ولا يسجلون رجوعَه عنه ، والله أعلم . ومما أخطأ الرضي في نسبته إليه :

١ – نسبَ إليه أنه يجزم بامتناع صرف نحو هند إذ سمي به مؤنث[١] . والمبرد لم يجزم به بل خير بين الصرف والمنع[٢] .

٢ – نسب إليه أن التنوين في جوارٍ عِوضٌ من حركة الياء[٣] .

والذي في المقتضب[٤] أن التنوين عِوضٌ مما حذف منه .

٣ – نسب إليه القولَ بأن نباتا من قوله تعالى : ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٥] منصوبٌ بالفعلِ الظَّاهرِ[٦] .

ونسبه إليه أيضا ابنُ يعيش[٧] والسيوطيُّ[٨] .

والظاهر أن الذي يراه المبردُ أنه منصوب بفعل مقدر كما قال سيبويه .

قال المبرد : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يُحْمَلَ مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبُه ، قال

---

(١) التحقيق ١٤١ .
(٢) المقتضب ٣٥١/٣ .
(٣) التحقيق ١٦٤ .
(٤) ١٤٣/١ .
(٥) نوح ١٧ .
(٦) التحقيق ٣٥٢ .
(٧) شرح المفصل ١١٢/١ .
(٨) الهمع ١٨٧/١ .

الله عز وجل : ﴿ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾[1] لأن تَبَتَّلْ وبَتِّلْ بِمَعْنًى واحدٍ[2] .

٤ – نسب إليه أنه يُجِيزُ نصب المنادى على حرف النداء ؛ لسدِّه مسدَّ الفعل[3] .

وقال المبرد : اعلم أنك إذا دعوتَ مضافًا نصبتَه ، وانتصابُه على الفعل المتروك إظهارُه ، وذلك قولك : يا عبدَ الله ؛ لأن يا بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ؛ لأنك تخبر أنك تفعلُ ، ولكنْ بها وَقَعَ أنك قد أوقعت فعلا[4] .

٥ – للمبرد في نحو : ياتيم تيم عدي ، قولان أحدُهما موافقٌ لرأي سيبويه ، وهو أن يُرْفَعَ الأول ؛ لأنه مفرد ويُنْصَبَ الثاني ؛ لأنه مضاف ، والآخر نصبهما على إقحام الثاني تأكيدا للأول ، أو على حذف المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني[5] .

واقتصر الرضيُّ على ذكر الرأي الثاني[6] ، مما يوهم أنه لا يقول برأي سيبويه .

٦ – قولهم : أقائما وقد قعد الناس ، نسب إليه الرضيُّ أن الصفةَ قائمةٌ مقامَ المصدر ، أي أتقوم قياما[7] .

والمبردُ جعله حالا قال : وإن شئت وضعت اسم الفاعل موضع المصدر

---

(١) المزمل ٨ .

(٢) انظر : تفصيل الحديث عن هذه المسألة في التعليقة الثانية من صفحة ٣٥٢ من التحقيق .

(٣) التحقيق ٤٠٨ .

(٤) المقتضب ٢٠٢/٤ .

(٥) المقتضب ٢٢٧/٤ ، ٢٢٨ .

(٦) التحقيق ٤٦٣ .

(٧) التحقيق ٦٨٥ .

فقلت : أقائما وقد قعد الناس ، فإنما جاز ذلك لأنه حالٌ ، والتقدير : أتثبت قائما[1] .

٧ – نسب إليه أنه يرى هو والمازنيُّ أن حكم ألا إذا كانت للتمني حكمُها إذا كانت مجردةً[2] .

والمبرد عرض للرأيين دون اختيار لأحدهما[3] .

٨ – نقل عنه أنه يُعْمِل ما النافيةَ عملَ ليس مع إنْ قياسا[4] .

والمبرد يرى خلاف ذلك ، قال : وتكون إن زائدةً في قولك : ما إن زيدٌ منطلقٌ ، فيمتنع بها « ما » من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا[5] .

٩ – قال الرضي : اختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد : إنه في حكم الطرح معنى[6] .

وكلام المبرد عكسُ ما نقله الرضي قال : وليس المبدل منه بِمَنْزِلةِ ما ليس في الكلام .. ولو كان البدلُ يبطل المبدلَ منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ، لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله كان خُلْفًا[7] .

و – الزجاج :

١ – نسب ابنُ الحاجب إليه وتبعه الرضيُّ أن المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع[8] .

---

(١) المقتضب ٣/٢٢٩ .
(٢) التحقيق ٨٣٦ .
(٣) المقتضب ٢/٣٨٢ ، ٣٨٣ .
(٤) التحقيق ٨٥٣ .
(٥) المقتضب ١/٥١ .
(٦) التحقيق ١٠٨٩ .
(٧) المقتضب ٤/٣٩٩ .
(٨) التحقيق ٦٠٨ .

والزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه[1] عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أصابِعَهُمْ فِى آذَانِهِم من الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾[2] قال : إنما نصبتَ حَذَرَ الموت لأنه مفعولٌ لَه ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبُه لسقوطِ اللام ، وإنما نصبه أنّه في تأويلِ المصدرِ ، كأنه قال يحذرون حذرا .

٢ – نَقَلَ عنه أنك إذا أضفت غَيْرَ إلى معرف له ضد واحد فقط تعرَّف ، لانحصار الغَيْرِيَّة ، كقولك : عليك بالحركة غير السكون[3] .

وقال الزجاج عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[4] : وإنما وقع غيرُ ههنا صفةً للذين ؛ لأن الذين ههنا ليس بمقصودٍ قصدُهم ، فهو بمنزلة إني لأمر بالرجلِ مثلِك فأكرمُه[5] .

٣ – نسب إليه أنه يقول : إن ﴿ المُوفُون ﴾[6] ، صفة لـ ﴿ مَنْ آمنَ ﴾[7] .

و لم يجعله الزجاج صفةً بل أجاز فيه وجهين : الأجودُ أن يكون مرفوعا على المدح ، وجائزٌ أن يكون معطوفا على مَنْ[8] .

٤ – قال الرضي : وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كلُّهم أجمعون ﴾[9] : إن كلَّهم دال على الإحاطة ، وأجمعون دال

---

(١) ٦٣/١ .
(٢) البقرة ١٩ .
(٣) التحقيق ٨٨٤ .
(٤) الفاتحة ٧ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٦/١ .
(٦) في الآية ١٧٧ من سورة البقرة .
(٧) التحقيق ١٠١١ .
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/١ .
(٩) الحجر ٣٠ .

على أن السجودَ منهم في حالةٍ واحدة[1] .

أقول : نقل الزجَّاجُ هذا الرأي عن المبردِ وذكر فيه رأيا آخر عن الخليلِ وسيبويهِ ، وهو أن يكون توكيدًا بعد توكيد ، ثم قال : وقول سيبويه والخليل أجودُ ؛ لأن أجمعين معرفةٌ فلا يكون حالا[2] .

ز – أبو علي الفارسي :

١ – نسب ابنُ يعيش والرضيُّ إليه القولَ بأن يا وأخواته أسماءُ أفعال[3] .

وكلام أبي علي في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهبا إليه ، قال في الإيضاح : ويدلُّك على أن هذه الكَلِمَ – يعني أسماءَ الأفعال – أسماءٌ وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقلُّ بهما كلامٌ إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء[4] .

٢ – نسب إليه أنه يقول : إن « لا » غَيْرُ زائدة في قول الشاعر :

ما بالُ جهلِك بعد العلم والدينِ وقد علاكَ مشيبٌ حينَ لا حينِ[5]

وقال أبو علي : إنها زائدة ، وذكر هذا البيت ثم قال : لا فيه زائدة ، والتقدير : وقد علاك مشيب حينَ حينِ[6] .

حـ – عبد القاهر الجرجاني :

١ – قال الرضي : وألحق عبدُ القاهر عتمة وضحوة – معينتين – بسحر في منع الصرف[7] .

---

(١) التحقيق ١٠٧٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ق ١٣١ ب .
(٣) التحقيق ٤٠٨ .
(٤) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٥٧٣) .
(٥) التحقيق ٨٢٧ .
(٦) الحجة لأبي علي ١٢٢/١ .
(٧) التحقيق ٥٩٤ .

وعبد القاهر ألحق ضحى وعتمة – معينتين – بسحر في النصب على الظرفية لا في منع الصرف ، قال : وكذا ضحى إذا أردت ضحى يومك ، لا تقول : عند ضحى موعدك ، ولا : وقتك ضحى ، وإنما تقول : سرت ضحى ، فتستعمله منصوبا البتةَ[1] .

٢ – نسب إلى عبد القاهر القولَ بأن المفعول معه منصوب بالواو[2] .

وكلام عبد القاهر واضح في أن ناصبَه الفعلُ بوساطة الواو ، قال : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا . فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو[3] .

ط – الزمخشري

١ – نسب إليه إجازة منع صرف نحو : (نوح)[4] .

وقد تبع في ذلك ابنَ يعيش في شرحه للمفصل[5] وابنَ الحاجب في إيضاحه للمفصل[6] ، وهذا ليس رأي الزمخشري . وإنما نقله عن غيره ، فقال : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل ، لمقاومة السكون ، وقوم يُجْرُونه على القياس ، فلا يصرفونه[7] .

٢ – نسب إليه أنه يقول : إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[8] .

---

(١) المقتصد ٦٣٦ .
(٢) التحقيق ٦٢٠ .
(٣) المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ .
(٤) التحقيق ١٥١ .
(٥) ١/٧١ .
(٦) ١/١٤٨ .
(٧) المفصل بشرح ابن يعيش ١/٧٠ .
(٨) التحقيق ٩٦٥ .

والزمخشري يرى أن العامل في البدل غيرُ العامل في المبدل منه ، إذ هو على نية تكرير العامل ، قال[1] : والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم العامل ، بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله عز وجل : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[2] .

ى – ابن يعيش :

١ – نسب إليه أن عمرك الله وقعدك لا يستعملان إلا في القسم[3] .

وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل[4] : والعَمْر والعُمْر واحد .. وهما إن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوح دونَ المضموم .. إلى أن قال : فأما قول عمرَ بنِ أبي ربيعةَ :

عَمْرَك اللهَ كيفَ يَلتقيانِ

فليس على معنى القسم وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .

وهذا يسميه النحويون القسم الاستعطافي .

٢ – قال الرضي : وأجاز المبردُ .. ردَّ اللام في أربعتها – يعني في أب وأخ وحم وهن عند إضافتها إلى ياء المتكلم – كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك[5] .

والواقع أن ابنَ يعيش وابنَ مالك لم ينقلا عن المبردِ إجازةَ الرد إلا في الأب والأخ[6] .

---

(١) المفصل بشرح ابن يعيش ٦٧/٣ .

(٢) الأعراف ٧٥ .

(٣) التحقيق ٣٦٤ .

(٤) ٩١/٩ – ١٩٢ .

(٥) التحقيق ٩٥٣ .

(٦) انظر : شرح ابن يعيش للمفصل ٣٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٠٨ – ١٠١٠ .

ك – ابن مالك :

١ – ذكرت في الفقرة السابقة خطأ الرضي فيما نسب إلى ابن يعيش وابن مالك .

٢ – قال الرضي وهو يتحدث عن دخول الفاء في خبر إن : وألْحَقَ المالكيُّ بها أنَّ المفتوحةَ ولكنَّ من غير سماع[١] .

لكن ابن مالك أورد لها شواهد من القرآن والشعر[٢] .

٣ – ذكر آراء النحاة في العامل في عطوفا من نحو : زيد أبوك عطوفا .

ثم قال : والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العاملَ معنى الجملة – كما قلنا في المصدر المؤكِّد لنفسه أو لعامله[٣] .

وأقول : كلام ابن مالك في التسهيل[٤] وفي شرح الكافية الشافية[٥] يخالف ما ذكره الرضي ، فقد ذكر أن عاملَها يلزم إضمارُه بعد الجملة .

ثالثا/التناقضات : (مرتبةً حسب ورودها في الشرح) :

١ – قال الرضي : وعند الكوفيين أن خبرَ إنّ وأخواتها ، وكذا خبرُ لا التبرئة مرفوعٌ بما ارتفع به حين كان خبرَ المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عَمَلين[٦] .

ولكنه قال أيضا : وارتفاعُ خبر لا بها – إن لم يكن اسمُها مبنيا – عند جميع النحاة[٧] .

---

(١) التحقيق ٣٠٨ .
(٢) انظر تفصيل ذلك في التحقيق ٣٠٨ . تعليقة ٨ .
(٣) التحقيق ٦٨٩ .
(٤) صفحة ١١٢ .
(٥) صفحة ٧٥٦ .
(٦) التحقيق ٣٣٢ .
(٧) التحقيق ٣٣٦ .

٢ – قال الرضي : غدوةُ وبكرةُ غير منصرفين اتفاقا ، وإن لم تكونا معينتين .

ثم قال : وإذا لم يُقْصَد تعيينهما جاز أيضا تنوينُهما اتفاقا .

ثم قال : وإذا قلت : كل غدوةٍ وبكرةٍ ، أو رب غدوةٍ وبكرةٍ فهما منونتان لا غيرُ[١] .

٣ – قال الرضي : ولا يعطف حالُ الفاعل على حال المفعول[٢] .

ثم قال : ويجوز عطف أحدِ حالي الفاعل والمفعول على الآخر ، نحو : لقيت زيدا راكبا وماشيا قال :

وإنا سوف تدركُنا المنايا مقدرةً لنا ومقدرينا[٣]

٤ – قال الرضي : ولا تستعمل هذه الكَلِم – يعني ليس ولا يكون وخلا وعدا – إلا في الاستثناء المتصل[٤] .

مع أنه أورد فيما سبق شاهدا استُعملت فيه خلا في الاستثناء المنقطع وهو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها طوريٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[٥]

ولا شك أن الاستثناء فيه منقطع ، وإن كان الرضي استشهدَ به على تقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه شذوذا .

---

(١) التحقيق ٥٩٦ .
(٢) التحقيق ٦١٣ .
(٣) التحقيق ٦٣٧ – ٦٣٨ .
(٤) التحقيق ٧٣٦ .
(٥) التحقيق ٧٢٧ .

٥ – منعُ الرضيِّ في مواضع من شرحه هذا حذفَ الفاعل وحده .

من ذلك قوله : وأما حذفُ الفاعل وحدَه فلم يثبت إلا عند الكسائي[١] .

ولكنه قال : إن المصدرَ في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[٢] مجردٌ عن المرفوع ، وإنَّ المَصْدَرَ في نحو : أعجبني ضَرْبٌ مُجَرَّدٌ عن المرفوعِ والمنصوبِ[٣] .

٦ – قال الرضي : ولا نقول : إنّ الأصل في هذه المواضع هو المفرد – كما يقول بعضهم – **وإنَّ الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعًا للمفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان**[٤] .

ثم قال : وكذا يجوز عطفُ المفرد على الجملة وبالعكس .. **لكن عطفَ الجملة على المفرد أولى من العكس لكونِها فرعًا عليه في كونها ذاتَ محل من الإعراب**[٥] .

٧ – قال الرضي : اعلم أن الفصلَ بينهما – يعني المضاف والمضاف إليه – في الشعر بالظرف والجار والمجرور غيرُ عزيز كقوله :

لما رأت ساتيد مَا استعبرَتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامَـها[٦]

ثم قال : وأنكر أكثرُ النحاة الفصلَ بالمفعول وغيره في السعة ، ولا شكَّ أن الفصلَ بينهما في الضرورة بالظرف ثابتٌ مع قلته وقُبْحِه[٧] .

---

(١) التحقيق ٢٢٢ .
(٢) البلد ١٤ و ١٥ .
(٣) التحقيق ٨٩٩ .
(٤) التحقيق ٩٨٣ .
(٥) التحقيق ١٠٤٧ .
(٦) التحقيق ٩٤٠ .
(٧) التحقيق ٩٤٢ .

فجعل الفصلَ بالظرف في الشعر غيرَ عزيز ، ثم عاد وقال إنه قليلٌ قبيحٌ .

وبعد ، فإن الشامةَ في وجه الحسناءِ تزيدها حسنا وجمالا ، وما هذه المآخذ التي أخذناها على الرضي إلا شَامَاتٌ على وجهٍ جميل ، ولئن كانت كثيرةً فهي بمثابة شامة واحدة إذا علمنا أن الكتاب بهذا الحجم الكبير ، ولعل من الحسن أن أتمثل بقول أبي تَمّام :

ومن ذا الذي تُرضى سجاياه كلُّها كفى المرءَ نُبْلًا أن تعد معايبُه

وقفة مع د/أميرة علي توفيق في كتابها : الرضي الإستراباذي عالم النحو واللغة .

درست د/أميرة كتاب الرضي « شرح الكافية » دراسة متأنية مستوعبة ، وبذلت فيها جهودا عظيمة ، تذكر فتشكر ، وقدمت لكل قضاياه ومسائله إحصاء حسنا ، فظهر الكتاب مستوفيا ما أريد منه ، مشتملا على نظرة مصيبة ، وفهم عميق .

وإن كان لي من تعليق لقيامي بتحقيق شرح الرضي فهو تعليق يسير مبعثه الرغبة في بيان الحقيقة ونشر العلم .

١ – ترى د/أميرة – وهي في ذلك تابعة لـ د/شوقي ضيف – أن الرضي يعد من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين ، وهو يمثل الطراز البغدادي الذي عرفناه عند أبي علي الفارسي ، وابن جني ، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة .. وفي بعض الأحيان يأخذ بآراء الكوفيين[1] .

* هذا رأي ، ولعل الأصوب أن نقول : إنه كان عالما مجتهدا ، يستقطب الآراء في المسألة النحوية ، ثم يعرضها على ميزان فكره ، فإن رأى فيها رأيا جديدا ذكره ، وإن رأى الحق مع البصريين أو الكوفيين ذكره ورجحه بذكر أدلتهم ، وقد يكتفي بها أو يزيد عليها من مخزون فكره أدلة أخرى .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وانظر : المدارس النحوية لشوقي ضيف ٢٨١ ، ٢٨٢ .

٢ – ترى د/ أميرة أن استشهاد الرضي بكلام الإمام على دليل على تشيعه ، ولكنها أشارت إلى أنه كان معتدلا في تشيعه ، لأنه كان إذا ورد ذكر الإمام علي لم يكن يقول : عليه السلام ، وكان إذا ورد ذكر عمر بن الخطاب يقول : رضي الله عنه[1] .

* ومنشأ هذا الحكم الذي ذكرته هو أنها اعتدت بنسخة واحدة ، وهي المطبوعة المتداولة ، ولو اطلعت على غيرها – كما في النسخة التي جعلتها أصلا لتحقيق هذه الرسالة – لتبين لها خلاف ذلك ، فإنه لا يرد ذكر علي إلا ويتبعه بقوله : عليه السلام ، وإذا ورد ذكر عمر لم يقل : رضي الله عنه ، من أولها إلى آخرها .

ولعل الذين طبعوا هذا الكتاب هم الذين أضافوا « رضي الله عنه » عند ذكر عمر ، وغيروا « عليه السلام » بـ « رضي الله عنه » عند ذكر علي ، والله أعلم بالصواب .

٣ – يرد ذكر صاحب المغني في شرح الرضي هذا ، وقد وقفت د/أميرة أمام هذا مناقشة الرضي في المقصود به ، إذ قد يتبادر إلى الذهن أن المقصود ابن هشام الأنصاري صاحب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .. وقد أكدت أن المقصود غيره ؛ لأنه ولد سنة ٧٠٨ هـ أي بعد وفاة الرضي .

ثم قالت : وقد بحثت في المعاجم عن الكتب المؤلفة في النحو باسم المغني فاتضح لي وجود ثلاثة كتب بهذا الاسم : الأول المغني في شرح الإيضاح .. لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ .. والثاني المغني في النحو لتقي الدين (أبي الخير) منصور بن فلاح اليمني المتوفى سنة ٦٨٠ هـ .. والثالث المغني في النحو لتقي الدين الجاربردي ، المتوفى سنة ٧٤٦ هـ ثم استبعدت أن يكون هذا

---

(١) الرضي الإستراباذي ١٠٣ ، ١٠٤ .

الأخير للسبب الذي استبعدت من أجله مغني ابن هشام .

ثم قالت : وليس لدي من الأدلة ما أرجح به رجوع الرضي إلى أحد الكتابين دون الآخر ، ولا أعرف السبب الذي دعا الأستاذين محمد شرف الدين بالتقايا ، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي مصححي كتاب كشف الظنون لأن يذكرا أن الرضي قصد من ذكره كتاب المغني مغني ابن فلاح . ثم رجحت أن يكون المقصود مغني عبد القاهر الجرجاني[1] .

* وأقول : لا تلام د/أميرة لأنها ليست مسؤولة في دراستها عن تخريج الآراء في كتاب الرضي ، وإنما هي معنية بدراسته فقط .

وعند تخريج رأي ابن فلاح اليمني الذي نقله عنه الرضي في الجزء الذي أحققه اطلعت على مخطوطة لابن فلاح ، يشرح فيها كافية ابن الحاجب ، ووجدت الرأي نفسه منقولا من هذا الشرح ، وهذا يقطع بأن المقصود بقول الرضي « صاحب المغني » ابن فلاح اليمني[2] .

٤ – مما يتصل بهذا قولها :

وتردد اسم المالكي في كتاب الرضي مرات عديدة دون أي إيضاح أو تفسير يعين على معرفة صاحبه .

ثم ذكرت عددا من العلماء يحتمل أن يكون واحدا منهم ، ثم قالت :

وأعتقد أن الرضي قصد المالقي – يعني أبا بكر بن يحيى الجذامي المالقي المتوفى سنة ٦٥٧ هـ وله شرح كتاب سيبويه وشرح إيضاح الفارسي – تقول : فمما لا شك فيه أن الشهرة بالمالقي أنسب من الشهرة بالمالكي التي

---

(١) انظر : الرضي الإستراباذي ٥٥ – ٥٧ .

(٢) انظر : التحقيق ٨٦ .

كانت تشمل عددا كبيرا من الناس .. وإذا صح ذلك يكون في الاسم « المالكي » تصحيفا من عمل النساخ[1] .

* وأقول : قد وجدت الآراء التي نسبت إلى المالكي في الجزء الذي أحققه في كتب ابن مالك ، ناظم الألفية المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، ويغلب على ظني أنه هو المقصود[2] .

٥ – ويتصل بهذين أيضا قولها عن ابن جعفر الذي ينقل عنه الرضي في مواضع من شرحه :

وأما ابن جعفر فإني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره من العلماء ، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر المتوفى سنة ٣٤٧ هـ[3] .

* وأقول : قد تبين لي بعد الاطلاع على مخطوطة شرح مقدمة الجزولي لرضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي أن الرضي يقصده ، فإني وجدت رأيين من ثلاثة آراء منسوبة إلى ابن جعفر وجدتها كما ذكر الرضي تماما في هذا الشرح .

أما الرأي الثالث فلم أستطع العثور عليه لأمرين : الأمر الأول أن تصوير المخطوطة رديء جدا ، والثاني أنها ناقصة من مقدمتها نحوا من عشرين ورقة .

ويعود الفضل في معرفة ابن جعفر إلى الله عز وجل ثم إلى أخي وزميلي تركي العتيبي الذي نبهني إلى أنه يوجد لديه صورة لهذه المخطوطة وأنه ربما يكون هو المقصود ، فجزاه الله خير الجزاء .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٦٣ .

(٢) انظر : التحقيق ٢٣٠ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٦١٧ ، ٦٧٠ ، ٧٥٤ ، ٧٨٣ . ففيها آراء المالكي التي نقلها عنه الرضي وتخريجها من كتب ابن مالك .

(٢) الرضي الإستراباذي ٦٥ ، ٦٦ .

٦ – اعتمادها على النسخة المطبوعة وحدها التي ذكر فيها رأي لسعيد بن الأخفش جعلها تقول :

أما سعيد بن الأخفش فأعتقد أنه لا يوجد نحوي بهذا الاسم ... ثم قالت : وأكاد لا أشك في أن هذا الاسم ليس سوى سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط[1] .

* وأقول : هو كما قلتِ ، فقد وجدت في النسخة التي صورتها من جامعة الإمام ، وهي المرموز لها بـ : جـ وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو مساجد علما[2] .

هذا ولا يفوتني أن أسجل إعجابي وتقديري للجهد الذي بذلته د/أميرة في دراسة كتاب الرضي ، ولكن كما يقولون : عين الناقد بصيرة ، ولا يخلو عمل البشر من النقص والخلل إلا ما شاء الله عز وجل .

---

(١) الرضي الإستراباذي ٦٢ .

(٢) انظر : التحقيق ١٥٩ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم معالي مدير الجامعة	٥
أولا / الدراسة	٧
المقدمة	٩
الفصل الأول/ ابن الحاجب	١٥
اسمه ونسبه	١٥
نشأته	١٥
أخلاقه وشخصيته	١٦
شيوخه	١٦
تلامذته	١٧
مكانته العلمية ومؤلفاته	١٩
الكافية ومكانتها	٢١
شروح الكافية	٢٢
وفاته	٢٣
الفصل الثاني/ الرضي	٢٥
الفصل الثالث/ مكانة الرضي وما قيل عنه	٣١
الفصل الرابع/ مؤلفاته	٣٣
شرح القصائد السبع العلويات	٣٣
شرح الشافية	٣٤
شرح الكافية	٣٦
الفصل الخامس/ منهج الرضي في شرح الكافية	٥١
استدراكات الرضي على ابن الحاجب	٥٤
الفصل السادس/ أسلوبه	٥٧
ظهور أثر المنطق والفلسفة فيه	٥٧

الموضوع	الصفحة
الاستطراد	٥٨
كثرة الإحالات	٥٩
الدقة في التعبير واختيار الألفاظ	٥٩
الفصل السابع/ مذهبه النحوي	٦٣
موقفه من آراء البصريين والكوفيين	٦٣
الفصل الثامن/ شواهد شرح الكافية	٦٧
الاستشهاد بالقرآن والقراءات	٦٧
الاستشهاد بالحديث	٦٩
الاستشهاد بأقوال علي بن أبي طالب	٧١
الاستشهاد بأمثال العرب وأقولهم	٧٤
الاستشهاد بالشعر	٧٦
أمور تتعلق بالشواهد الشعرية	٨٠
الفصل التاسع/ موقف الرضي من ابن الحاجب	٨٣
الفصل العاشر/ نظرة تقويمية للكتاب	٨٩
المحاسن	٨٩
المآخذ	٩٢
أولا : مآخذ عامة	٩٢
ثانيا : أخطاؤه في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها :	٩٤
أ – سيبويه	٩٤
ب – يونس	٩٦
جـ – هشام بن معاوية الضرير	٩٦
د – الأخفش	٩٦
هـ – المبرد	٩٩
و – الزجاج	١٠١
ز – أبو علي الفارسي	١٠٣
ح – عبد القاهر الجرجاني	١٠٣
ط – الزمخشري	١٠٤

الموضوع	الصفحة
ى – ابن يعيش	١٠٥
ك – ابن مالك	١٠٦
ثالثا : التناقضات	١٠٦
رابعا : وقفة مع د/ أميرة علي توفيق في كتابها الرضي الإستراباذي	١٠٩